جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في الفلسفة

شعبة : الفلسفة

تخصص : تاريخ الفلسفة

إعداد الطالبة: وفاء وذان

مفهوم الديمقراطية عند كارل ريموند بوبر

نوقشت علنا يوم :2018/06/06

من قبل لجنة المناقشة:

أ. عمر برابح	جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة	رئيسا
د.رياض طاهير	جامعة قاصدي مرباح _ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.محمد الصديق بن غزالة	جامعة قاصدي مرباح _ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي :2017 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــداء:

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأدخله فسيح جنانه .

إلى روح أخي صالح تغمده الله برحمته الواسعة.

إلى روح أخي عبد العزيز رحمه الله.

إلى الذي كان لي الأب الحنون ، والذي تعب من أجل تحقيق سعادتي أخي أحمد حفظه الله ورعاه

إلى زوجته التي هي بمثابة أمي حفظها الله .

إلى أمي أطال الله في عمرها .

إلى أخي عمر وزوجته .

إلى عيسى و محمد والتجاني وإلى أختي وزوجها وإلى إبنها نذير حفظه الله .

إلى كل محبي الحكمة ،و أصحاب الكلمة الصادقة أهدي هذا العمل .

إلى كل طلبة الفلسفة دفعة :2017_2018

شكر وتقدير:

عملا بقوله صلى الله عليه وسلم:"لا يشكر الله ما لم يشكر الناس "

أولا : نشكر الله سبحانه وتعالى على جزيل نعمه وعظيم فضله في إتمام هذا العمل .

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف:

رياض طاهير وهذا لوقوفه معي ومساعدته لي من خلال نصائحه وتوجيهاته

وسعة أفكاره التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا المشروع.

وإلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وملاحظاتهم النيرة طيلة

السنوات الدراسية.

إلى كل الأصدقاء الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية الديمقراطية	
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية	07
المبحث الثاني: تطور الديمقراطية من المفهوم اليوناني إلى المفهوم الحديث	12
المبحث الثالث : موقف كارل بوبر من الأنظمة السياسية الحديثة	27
الفصل الثاني : الديمقراطية من منظور كارل بوبر	
المبحث الأول : مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر	35
المبحث الثاني : موقف كارل بوبر من الحرية والمساواة	46
المبحث الثالث : نقائض الديمقراطية عند كارل بوبر	52
خاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	59

مقدمة

تعتبر الديمقراطية من بين المسائل التي حظيت باهتمام كبير في الوسط السياسي المعاصر بصفة عامة ، والاجتماعية بصفة خاصة ،ذلك أن الشعب هو مصدر السلطة كما أخذت في التوسع في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية وحتى العلمية ، وقد أخذت رواج كبير بين الفلاسفة من عهد اليونان إلى العصر المعاصر ، باعتبار أن كلمة الديمقراطية لم تظهر من قبل بل كانت هناك مصطلحات أخرى مثل العدل و المساواة والشورى ، وقد ظهرت الديمقراطية في الغرب بعدما تصدت العلمانية لطغيان الكنيسة وذلك من أجل جعل الدولة هي التي تسيطر بدلا من سلطان الكنيسة .

وقد شهدت الديمقراطية تطورا ملحوظا عبر العصور ، بحيث كانت تعد من أنظمة الحكم الفاسدة عند سقراط وأفلاطون، كما أنها شهدت غياب تام في العصور الوسطى لأنه كان سلطان الحكم يعود للكنيسة ، أي أن السلطة مرتبطة بالدين وليس بالدولة بحيث كانت الطاعة للدين وليس للدولة ، وذلك وفقا لما قاله السيد المسيح : "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله "[1] .

[1] فارس النداف ، مفهوم الديمقراطية عند الاكويني ، مجلة الفكر السياسي المسيحي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة تشرين سوريا ، م3، العدد 3، ص193

ويعد كارل بوبر(karl popper)(1902_1994)[1] من أنصار الديمقراطية في الحقبة المعاصرة ، حيث رفض ما جاء به الأثينيين ،باعتبار أن الديمقراطية تعني حكم الشعب أو سيادة الشعب ؛ لأن هذا المعنى يشكل طاغية، وحكم الطغيان لا يوفر أمن واستقرار الدولة ، فالديمقراطية بالنسبة له هي محكمة الشعب ؛أي أنها القدرة على إقامة حكومة دون إراقة دماء.

وبعد دراستنا لمعظم كتب بوبر السياسية ، من بينها "المجتمع المفتوح وأعداؤه" و"درس القرن العشرين "و"خلاصة القرن العشرين "، وجدنا أن معظم أفكاره تتمحور حول النظرية الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الدولة الديمقراطية .

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر ؟ وما هي أهم الدعائم التي تقوم عليها ؟

كيف تطورت الديمقراطية من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر خاصة مع بوبر ؟

وما هو سبيل خلاص الإنسان من مآسيه المختلفة حسب التصور البوبري؟

ولتحليل هذه الإشكالية اتبعنا عدة مناهج ،بدءا بالمنهج التحليلي : وذلك من أجل تحليل أفكار" بوبر " السياسية ،وهذا بالاعتماد على أهم نصوصه .

[1] كارل ريموند بوبر(1902_1994) : كاتب فلسفي نمساوي ، اهتم بغير ما تميز به آينشتاين وماركس و فرويد وأدلر ،منذ ذلك الحين صاغ أفكاره حول العلم الحقيقي والعلم الكاذب ،خدم الحركة الصهيونية و دعاويها ، عين بوبر مدرسا في جامعة لندن عام 1945، وفي عام 1962 أصدر تخمينات ودحوض : حول المعرفة العلمية .أنظر جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، ص194_195

أما المنهج التاريخي: وهذا لتقصي الحقائق التاريخية لفكرة الديمقراطية من خلال العودة إلى العصر اليوناني ، حتى العصر الحديث والمعاصر .

والمنهج النقدي : لنقد الأساس التي بنيت عليه فكرة الديمقراطية .

ولتفكيك هذه الإشكالية السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين :

الفصل الأول الذي كان عنوانه ماهية الديمقراطية :وتعرضنا فيه إلى مفهوم الديمقراطية لغة واصطلاحا ،وتطور مفهومها من العصر اليوناني إلى العصر الحديث وفيه أخذنا نموذج عن فلاسفة اليونان ، وكذا فكر القديس أوغسطين وتوما الإكويني وكذا فلاسفة الحداثة ،ثم تطرقنا إلى موقف كارل بوبر من الأنظمة السياسية الحديثة وفيه قمنا بأخذ نماذج عن الجمهورية والرأسمالية والاشتراكية .

أما الفصل الثاني والذي كان عنوانه الديمقراطية من منظور كارل بوبر : ويشمل مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر ، ثم موقف بوبر من الحرية والمساواة وذلك لأن الحرية والمساواة هما أساس الديمقراطية ، وبعد ذلك تطرقنا إلى نقائض الديمقراطية عند كارل بوبر.

و تهدف هذه الدراسة لعدة أهداف منها :التعرف على مفهوم الديمقراطية بصفة عامة وعند كارل بوبر بصفة خاصة ، محاولة معرفة مراحل تطور الديمقراطية من العصر اليوناني وصولا إلى الحقبة المعاصرة ، وكذا معرفة أهم الدعائم التي تقوم عليها .

الفصل الأول : ماهية الديمقراطية

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية (لغة و اصطلاحا)

المبحث الثاني : تطور الديمقراطية من المفهوم اليوناني إلى المفهوم الحديث

المبحث الثالث : موقف كارل بوبر من الأنظمة السياسية الحديثة

يعتبر الإنسان كائن اجتماعي بطبعه يعيش مع أفراد مجتمعه ، ومع بقية المجتمعات الأخرى ، فهو يحتاج إلى كل ما يعينه ويساعده على التواصل مع بني جنسه ، مما أوجب اللجوء إلى أنظمة سياسية تسعى لتنظيم حياته وعلاقته مع الآخر ، ومن بين هذه الأنظمة السياسية المختلفة نجد النظام الديمقراطي الذي نشأ حوالي القرن (5 ق،م) ، وذلك من خلال ما جاء في كتاب الحرب البولبونيزية للمؤرخ اليوناني ثيوكسيديس (460_400 ق ،م) ، وبذلك يمكن القول بأن الديمقراطية كانت على وجه العموم ابتكارا يونانيا فقد أخذت مكانة كبيرة عند الإغريق ، وانتقلت بعد ذلك إلى أثينا ، وبذلك تعد أثينا محل ميلاد الديمقراطية ، *حيث تعتبر من أكثر المسائل التي أثارت ولا تزال تثير جدالا واختلافا كبيرا في الفلسفة السياسية ، باعتبارها شعار يرفع على نطاق واسع مع اختلاف كبيرا*[1].

والغرض الذي نشأة من خلاله الديمقراطية عبر مراحلها التاريخية ، هو محاولة خدمة النوع الإنساني والوصول إلى سعادته ، وهو ما أخذ على عاتقه الفيلسوف " كارل بوبر ".

ومن خلال ما سبق تبادر إلى أذهاننا السؤال التالي :

ما هو مفهوم الديمقراطية ؟ كيف تطورت ؟ ما هو موقف كارل بوبر منها ؟

[1] أحمد صابر حوحو ، مجلة المفكر مبادئ ومقومات الديمقراطية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد5، ص 320

المبحث الأول : مفهوم الديمقراطية

تعد الديمقراطية من أهم المصطلحات والمفاهيم الأساسية في الفلسفة السياسية ، بدءا من الحضارات الشرقية القديمة ، وذلك لأن مفهومها مرتبط بلفظ المواطنة ، لتذليل و إزالة اللبس عن هذا المصطلح وجب علينا الوقوف على المعنى اللغوي والاصطلاحي له.

1_ الديمقراطية لغة :

الديمقراطية لفظ مؤلف من كلمتين الأولى (demos) ومعناها الشعب ، والثانية (kratos) ومعناه السيادة أو السلطة ، ومنه الديمقراطية إذا تعني سيادة الشعب[1]

في حين نجد أن مصطلح الديمقراطية يقابله مصطلح *الأوتوقراطية ، لذلك فالديمقراطية تمثل حكم الكثرة أي حكم الأغلبية ، التي تفرزها الانتخابات الممثلة في مجلس الأمة المنتخب مباشرة من قبل الناس[2]

فالديمقراطية إذن هي حكم الأغلبية على عكس الأوتوقراطية ، ففي النظام الديمقراطي تكون السلطة للأغلبية عن طريق الانتخاب لا عن طريق التعيين ، في حين أن النظام الأوتوقراطي يكون فيه الفرد الواحد هو الحاكم لا الأغلبية ، بحيث لا يكون الحاكم منتخبا كما هو سائد في

---

[1] جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ،(د، ط ؛ لبنان : دار الكتاب بيروت ، 1982) ، ج1، ص ص 569_570

*الأوتوقراطية : مصطلح يطلق على الحكومة التي يرأسها شخص واحد أو جماعة أو حزب لا يتقيد بدستور أو قانون ويتمثل هذا الحكم في الاستبداد في إطلاق سلطات الفرد أو الحزب الواحد .

[2] عبد المنعم حنفي ، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة ، (ط3؛ القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2000) ، ص358

الديمقراطية ، ومن ثمة يمكننا القول بأن الديمقراطية ناتجة عن إرادة الشعب ، وهو مصدر السلطة فيها في حين أن الأوتوقراطية تكون ناتجة عن التعيين المباشر دون الأخذ بعين الاعتبار بعامل إرادة الشعب .

2_ الديمقراطية اصطلاحا :

يعرف أندري لالاند في "الموسوعة الفلسفية " : *الديمقراطية بأنها حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة بلا تمييز على أساس المولد والثروة أو القدرة* [1]، من خلال تعريف لالاند للديمقراطية يتضح لنا بأنها ترتكز على عامل المواطنين أو الأفراد ، دون الأخذ بعين الاعتبار بالفروقات الفردية سواء ما يتمثل منها بجانب الثروة أو القوة أو النسب .

كما يعرفها عبد المنعم حنفي في كتابه " المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة " : *"بأنها نظام اجتماعي يكون فيه الشعب مصدرا للسلطة يمارسها نواب له أو ممثلون عنه من خلال التشريعات التي يقرونها ، ويحكم بمقتضاها النظام القضائي ، ويدير من خلالها موظفون عموميون الجهاز الإداري للدولة ، وتنظم بها العلاقات بين الحاكم والمحكوم وبين أفراد الشعب"* [2] ، أي أن الشعب هو صاحب السيادة ، حيث يدير النواب السلطة عن طريق القرارات ،فالشعب هو صاحب السلطة وليس صاحب القرارات ، فمن خلالها يحكم النظام القضائي وينظم العلاقة بين أفراد الشعب الواحد .

---

[1] أندري لالاند ، الموسوعة الفلسفية ، (ط2 ؛لبنان : منشورات عويدات بيروت باريس ،2001) ، م1 ، ص 259

[2] عبد المنعم حنفي ، المعجم الشامل ، ص38

فالديمقراطية بهذا المعنى ، نظام سياسي يؤكد على قيمة الفرد والمساواة وحرية الرأي والتفكير [1] *،أي أن الديمقراطية تقوم على أساس احترام حريات الأفراد في إطار ما تسمح به التشريعات والقوانين بحيث يتساوى فيها كل أفراد المجتمع بمختلف طبقاته أمام السلطة القضائية وفي فرض العقوبات* [2]

بمعنى أن الديمقراطية نظام يؤمن بالمساواة المطلقة بين كل أفراد المجتمع فقيره وغنيه ، قويه وضعيفه ، سواء أمام السلطات القضائية أو التشريعية أو الشعبية .

ويعرفها جلال الدين سعيد " في معجم المصطلحات والشواهد "*بأنها نظام سياسي يكون فيه الشعب هو صاحب السلطة من غير تمييز بين أفراده ، من حيث الأصل أو المولد أو أي انتماء أخر ، الديمقراطية تدعو إلى عدم التمييز بين الأفراد وتقوم على المساواة المطلقة ثم يتنازل الأفراد عن جميع حقوقهم لصالح الطبقة الحاكمة* "[3] ، بمعنى أن الديمقراطية تعني حكم الشعب وشعار السلطة فيها من الشعب إلى الشعب .

---

[1] سمير جاد ، معجم المصطلحات المعاصرة في العلوم الإنسانية ، (د،ط ؛ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2002) ، ص 95

[2] سميح زعيم ، موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي،(ط1، بيروت : مكتبة لبنان،2000)، ص 512

[3] جلال الدين سعيد ، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية ، (د،ط ؛ تونس :دار الجنوب للنشر ، 2004) ،ص98.

كما نجد أيضا أن مصطلح الديمقراطية يستخدم في الغرب في أغلب الأحوال بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية ، ويشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح حق الشعبالمطلق في أن يشرع لجميع الشؤون العامة بأغلبية أصوات نوابه وعلى هذا فإن إرادة الشعب التي انبعثت عن النظام الديمقراطي تعني أن هذه الإرادة حرة لا تتقيد مطلقا بقيود خارجية فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها [1].

من خلال ما سبق نستنتج أنه يمكن إعطاء السيادة للأمة ، وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، من خلال الانتخاب وممثلي الشعب .

فالديمقراطية إذن هي نظام سياسي يمارس الشعب فيها السيادة ، أي أن مجموع المواطنين الذين ينتخبون ممثليهم عن طريق الاقتراع العام ، وبحسب جان جاك روسو (Jean jacques rousseau) (1712_1778) : فإن الديمقراطية التي تحقق الإتحاد بين الأخلاق والسياسة هي دولة القانون التي تعبر عن الإرادة العامة لمواطنيها الذين هم في نفس الوقت مشرعون ورعايا يخضعون لقوانين دولتهم [2] ، وتحتاج القوة العامة إلى عامل خاص يجمع بينها ويسيرها وفق مناحي الإرادة العامة ، ويكون واسطة اتصال بين الدولة والسيد [3] ، من خلال هذا يتضح أن الشعب هو صاحب السلطة ، وأن من يحقق العدالة بين الأخلاق والسياسة هي الدولة التي

[1] محمد سيد ، مناهج الإسلام في الحكم ، (ط1؛ بيروت :دار العلم للملايين ، 1987) ، ص ص 47_48

[2] مصطفى حسيبة ، المعجم الفلسفي ، (ط1؛ عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن ،2009) ،ص 224

[3] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر : عادل زعيتر ،(ط2؛ بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية لبنان ،1995)،ص102.

يحكمها القانون ويكون الشعب خاضع لها ، وأن قوة الشعب تحتاج إلى إرادة خاصة تسيرها لتكون هناك واسطة بين الدولة والحاكم .

من خلال العرض السابق لمفهوم الديمقراطية من الناحية اللغوية والاصطلاحية يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي : كيف تطورت الديمقراطية من المفهوم اليوناني إلى المفهوم الحديث ؟ وما موقف كارل بوبر من الأنظمة السياسية الحديثة ؟ .

المبحث الثاني : تطور الديمقراطية من المفهوم اليوناني إلى المفهوم الحديث .

لقد كانت الحضارة اليونانية بداية لمرحلة الحريات الغربية حيث كانت الديمقراطية اليونانية مقتصرة على الطبقة الأرستقراطية ، *كما كانت بداية الديمقراطية الأثينية بتشريعات صولون(solon)* ، التي أصدرها عام 549ق،م ، وكانت سببا مباشرا في نشأة الحياة الحزبية في أثينا* [1].

وتعود الأصول الأولى لظهور الديمقراطية ، كمصطلح قائم بذاته إلى الفترة اليونانية وخاصة مع سقراط وأفلاطون وأرسطو الذين حاولوا الحديث عنها ورسموا المبادئ الأولى لها ، و كذا أهم الانتقادات الموجهة لها .

كما تدعمت الديمقراطية في عصرها الذهبي على يد بركليس* (490-429ق،م)الذي وضع دستور الديمقراطية بالمعنى الصحيح كما أنضج النظام الديمقراطي الأثيني ، حيث حدد ملامح الديمقراطية الأثينية في خطابه الشهير حيث يقول : " إن نظام الحكم عندنا الديمقراطية لأن الإرادة هي في أيدي جماعة من الناس لا في أيدي القلة منهم ، وها هو القانون يضمن العدالة للناس في دعاويهم الخاصة على قدم المساواة ، ولكن لا يمنع أن يميز أمرؤُ على آخر بالنسبة إلى الفضائل والسجايا التي يتحلى بها ، فإنه عندما تبرز فضائل الفرد فإن الناس يؤثرون

---

[1] مصطفى النشار ، الحرية والديمقراطية والمواطنة ، (ط1؛ القاهرة :الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع ، 2008) ، ص ص 14_37

*صولون :الشاعر والمشرع اليوناني الذي عاش بين القرنين السادس والسابع قبل الميلاد ، كان من السياسيين اللامعين عرف بإصلاحاته الإدارية والسياسية .

أن ينتخبوه إلى المناصب الرفيعة لا إنعاما أو تصدقا عليه بل مكافأة له على مزاياه الخلقية "[2] ، من خلال قول بركليس يتضح لنا أن النظام الديمقراطي لا يتحقق إلا بوجود الجماعة على رأسالسلطة لا على وجود القلة ؛ لأن القلة لا تحقق النظام الديمقراطي ، كما أكد على أن الديمقراطية يجب أن تستند إلى أسس قانونية مبنية على الواقع وتعتمد على نظام الثواب والعقاب ، لذلك فالديمقراطية عنده تعتمد على حكم الكثرة لا على حكم القلة .

1_ الديمقراطية في أثينا :

أولا : سقراط (socrates) *(469_ 399ق ، م)*يذهب سقراط في تحليله للديمقراطية إلى أن مصلحة الفرد تتفق دائما مع مصلحة العامة ، وأن الخير الفردي لا ينفصل عن الخير العام ، حيث أن الحاكم عند سقراط يجب أن يكون حكيما وفيلسوفا ، وهاجم بذلك نظرية السفسطائيين التي تعتبر أن الحق للأقوى مقرا بقدسية القوانين وضرورة كليتها بالنسبة للجميع وينظر للقوي والضعيف بنظرة عادلة*[1].

حيث يرفض سقراط فكرة أن القانون يعارض الإنسان بل يؤكد على احترام القانون ، وبالتالي فالعدالة عنده لا يصدرها القانون بل تصدر عن مثال موجود في ذات الإنسان ويعتبر أن القانون مجرد مظهر من مظاهر الذات الإنسانية ، وأنها فضيلة من الفضائل ومن ثَمّةَ ارتبطت العدالة السقراطية بالطبيعة البشرية .

---

[2] مصطفى النشار ، مرجع سابق ، نقلا : عن تشارلز الكسندر روبنص ، أثينا في عصر بركليس ، تر : أنيس فريحة ،(بيروت : مكتبة لبنان ،1966)، ص ص 76-77

*بركليس : سياسي يوناني أثيني يشرف على مدينة أثينا القديمة ، كان له تأثير عميق على المجتمع الأثيني .

[1] الطاهر حداد ،في فلسفة القانون والسياسة ،(ط1؛ القاهرة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،2009)،ص68

وكان سقراط ينادي بسيادة المعرفة ، وهو مبدأ الحكم المطلق المستتير ، وهذا المبدأ معادي للديمقراطية وقد تصبح معادية لحكم القانون ، وإذا كانت المعرفة هي صاحبة السيادة فإن القانون أقل مرتبة منها ، وبهذا فسقراط معاديا للديمقراطية[1].

إن إدعاء سقراط بسلطة المعرفة ينفي وجود نظام ديمقراطي عنده ، وهي معادية لحكم القانون ، فا إقراره بسيادة المعرفة هو جعل حكم القانون من الأحكام الفاسدة.

فالعدالة عند سقراط لا ينتجها القانون بل هي ناتجة عن وعي الذات وعليه فأساس السلطة عنده هي المعرفة وليس القانون .

كما نسى سقراط عناصر الإرادة الشعبية التي لها وزن كبير في الشؤون السياسية ، لأن الإرادة السلمية للدولة تستلزم أن يكون حكامها من الحكماء ، كما توجه الكلام إلىالديمقراطية الأثينية حيث كانت إرادة الشعب تعبر عن نفسها في صورة قرارات مؤقتة وهذا ما يرفضه سقراط [1]

لم يتكلم سقراط عن الإرادة والغريزة لأنهما أساس السياسة ، لأنه لكي يكون حاكم الدولة حكيما لابد من الإرادة السلمية ، بينما توجه إلى الكلام عن الديمقراطية الأثينية لأن إرادة الشعب هي الأساس الذي يصدر قرارات الدولة بشكل مؤقت .

---

[1]أرنست باركر ، النظرية السياسية عند اليونان ، تر : لويس إسكندر ،(د،ط ؛ القاهرة :مؤسسة سجل المعرب ،1966)،ج1،ص175

*سقراط : فيلسوف وحكيم يوناني ،يعتبر أحد مؤسسي الفلسفة الغربية ،يعد مؤسس فلسفة الأخلاق الأصلية ، و به ينقسم تاريخ الفلسفة إلى ما قبل سقراط وما بعده ، ومعه بدأ التحول من النزعة الطبيعة المادية إلى المثالية ، وللمزيد من الإثراء الرجاء العودة إلى : جورج طرابيشي ، معجم الفلاسفة ، ص

[1]أرنست باركر ، المرجع نفسه ، ص ص 176_177

ثانيا : *أفلاطون (platon) (429_ 347ق ، م) :

لقد كان أفلاطون رائدا من رواد الفكر السياسي الأثيني ، بحيث أنه حاول بفلسفته أن يخلص مأساة الإنسان الأثيني ، الناتجة عن سوء الأخلاق والأنظمة السياسية السائدة آنذاك ، ويتلخص موقفه هذا من خلال الحرب التي نشبت بين اسبرطة وأثينا أو ما يصطلح عليها بحرب " البولوبنيز " ، والتي أدت إلى سقوط أثينا المستعمرة على يد إسبرطة ، ومن ثم حاول أفلاطون أن يصلح مفاسد الحكام ، من خلال وضعه لنسق فلسفي سياسي متماسك الأطراف يتجلى ذلك في المدينة المثالية التي يرى فيها النموذج الذي يجب أن نبني عليه صرح الدولة ، وفي خضم حديثه عن الأنظمة السياسية قسمها إلى صالحة وفاسدة ، فالأنظمة الصالحة تتمثل في الأرستقراطية ، وتقابلها الأنظمة الفاسدة والمتمثلة في الديمقراطية .

وقد شعر أفلاطون بكراهية شديدة للنظام الديمقراطي الأثيني ، فقد أحس بخيبة أمل لما لحق هذا الحكم من إخفاق ، كما اضطر إلى الهروب من أثينا حتى لا تلاحقه الحكومة الديمقراطية[1] .

إن أفلاطون جعل الديمقراطية من أنظمة الحكم الفاسدة مما أدى به إلى كره النظام الديمقراطي ، وذلك باعتباره معاديا له ، كما صنف أفلاطون الديمقراطية ضمن أنظمة الحكم الفاسدة التي ذكرها في كتابه " الجمهورية "في سياق عرضه للتطور المنطقي لنظم الحكم ، بحيث

[1] أفلاطون ، الجمهورية ، تر: فؤاد زكريا ، (د،ط ؛ القاهرة : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2004) ،ص26

*أفلاطون : أعظم فيلسوف في العصور القديمة ،من أسرة أرستقراطية ، كان أفلاطون يعلم التجارب الأساسية الأزلية للفلسفة ، من أهم مؤلفاته : الجمهورية ، السياسي ، القوانين . أنظر جورج طرابيشي ،ص71_72

لم يجعل الديمقراطية نظام فاسدا فحسب ولكنه جعله في مرتبة متردية من النظم الفاسدة إذ جعله في المرتبة قبل الأخيرة في سلم الانحطاط [2].

فقد رأى على عكس سقراط بأنه إذا كان الحكم للكثرة فهو مصدر للفوضى والقلق، لأن العدالة عنده تتحقق استنادا للطبقة الأرستقراطية ، فأفلاطون وضع الديمقراطية في سلم الانحطاط الذي يجعلها وكأنها في مرحلة النهاية التي عرفها التاريخ .

ويرى أنه إذا كان حكم الطغيان أسوأ نظام حكم فإن النظام الديمقراطي يسبقه مباشرة ؛ أي أن الديمقراطية أول أنظمة الحكم الفاسدة عنده .

وساق أفلاطون رأيه في العدالة الاجتماعية على لسان أستاذه سقراط ، حيث يقول سقراط :" إن ما تحتاجه المدينة بعض الفضائل الثلاث التي ذكرناها الاعتدال والشجاعة والحكمة ،ليست إلا دعامة تنشأ عنها تلك الفضائل هي ما يسمى بالعدالة "[1]

بمعنى أن المدينة عند أفلاطون تحتاج إلى الاعتدال والشجاعة والحكمة في المجتمع لكي تتشكل العدالة الاجتماعية وفق هذه الفضائل التي تعتبر الدعامة الرئيسية لتشكيل العدالة ، لأنه يجب أن تكون هناك طبقة أرستقراطية تتولى زمام الحكم .

وعلى أية حال فإن العدالة عند أفلاطون تكمن في التزام كل فرد حدود الطبقة التي ينتمي إليها تبعا لطبيعته ، فالعدالة عنده تأكيد اللا مساواة ، فالدولة في رأيه تكون عادلة إذا رضا الصانع والزارع بوضعه،ولم يمارس أي عمل[2]

---

[2] المرجع نفسه ، ص ص 287-303

[1]أميرة حلمي مطر ، جمهورية أفلاطون ، (د،ط ؛ القاهرة : مكتبة الأسرة ، 1994) ، ص 26

[2] أفلاطون ، الجمهورية ،مرجع سابق ، ص 90

يقر أفلاطون بأنه لا توجد عدالة دون أن يلتزم الأفراد بحدودهم تبعا لتكوينهم ، وأنه لا توجد مساواة في عدالته على عكس فلاسفة العصر الحديث الذين يربطون العدالة بالمساواة ، ولكي تكون الدولة عادلة لا بد من رضا الصناع والزارعين بعملهم؛ أي بضرورة احترام كل طبقة للطبقة الأخرى ، وعدم تداخل المهام الموكلة لكل طبقة فالمزارع يلتزم بأمور الزراعة ، والتاجر بأمور التجارة في حين أن الحكيم يلتزم بدوره بأمور السياسة .

ثالثا: أرسطو (aristote) (384_322ق، م) :

يعد أرسطو من أهم رجال الفلسفة ، فأفكاره تشكل جزءا نابضا في الحضارة بشكلها العام كما أعاد ترتيب أفكار أفلاطون حتى وإن لم يتفق معه في كل الأفكار ، وقد خالف أستاذه الذي كان صاحب المذهب المثالي ، ورفض أن تكون هناك نظرية مثالية وأقر بأنه لوجود الشيء لا بد أن يكون له جوهر خاص به ، ويعتبر أرسطو الأب الروحي للمذهب الواقعي في الفلسفة عموما والسياسة خصوصا ، وحسب العلماء الغربيين فإنه قد وضع اللّبنات الأولى لعلم السياسة ، وقد خطا الخطوة الضرورية في إقراره بأن السياسة علم وسماه العلم الأعلى ، وأن علم السياسة يُشرف على سائر العلوم الأخرى وهي تهدف إلى تحقيق الخير الأعلى للإنسان .

يعرف أرسطو الديمقراطية بأنها :" حالة يملك فيها الأحرار والفقراء السلطة في الدولة كما تكون الديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة لجميع الرجال الأحرار [1]

[1]أرسطو طاليس ، السياسة ، تر : أحمد لطفي السيد ، (د،ط ؛ د،بلد ، الدار القومية للطباعة والنشر، د، سنة) ، ص320

أي أن الديمقراطية حسبه تكون عندما يمتلك كل من الأحرار والفقراء السلطة ، وأنه لا وجود لها إلا إذا كانت السلطة مسندة لكل المواطنين الأثينيين .

وقسم أرسطو نظم الحكم إلى ستة أنظمة ثلاث أنظمة صالحة منها النظام الملكي الذي يستهدف الصالح العام ، والنظام الأرستقراطي يكون فيه الحكم لأقلية متميزة ويستهدف كذلك الصالح العام والنظام الجمهوري يكون الحكم فيه للأغلبية ، أما الأنظمة الثلاث الفاسدة فهي النظام الاستبدادي والأوليجارشي و الديماجوجي[2] ، لهذا فإن أحسن نظام للدولة حسب أرسطو هو النظام الذي تكون فيه الطبقة الوسطى أعظم قوة وأكبر عدد من الأغنياء والفقراء ، وكلما عدد أفراد الطبقة الوسطى تغلبت عليها إحدى الطبقات (الأغنياء أوالفقراء) ،وأنه لا تكون هناك دولة حرة إلا إذا تغلبت إحدى الطبقات وتولت شؤون العامة .

ويؤكد أرسطو ويؤمن بأن النظام الأصلح والأقرب إلى الكمال هو النظام الذي يحقق التوازن بين النظام الديمقراطي والأوليجارشي فيأخذ بحل وسط بينهما [1]، ولكي يحد أرسطو من هذه الطبقة وضع النظام الجمهوري ليكون الحكم فيه للأغلبية والتخلص من قيود الطبقات لتحقيق دولة حرة .

2_ الديمقراطية في العصر الوسيط :

لقد اهتم الفلاسفة والسياسيون في العصور الوسطى بدراسة الدولة لكن ترجع بدايات الدراسة عن الدولة للفلاسفة الإغريق وأطلقوا عليها إسم الدولة المدينة ، مما أدى إلى انشغال المفكرون

---

[2]مصطفى النشار ، الحرية والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 50

*أرسطو : هو فيلسوف يوناني تلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر من أهم مؤسسي الفلسفة وواحد من عظماء المفكرين تغطي كتاباته مجالات عدة في الفيزياء والميتافيزيقا والمنطق والشعر.

[1]مصطفى فاضل كريم الخفاجي ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد 4، جامعة بابل ، العدد 2، ص354

المسيحيون بالعلاقة بين الكنيسة والدولة والبابا فطاعة الحكم القائم مستمدة من قول السيد المسيح: *أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله* "[1]مما يعني أن الطاعة للسلطة الدينية وليست للدولة .

أولا : القديس أوغسطين (s. augustin) (354_430م) :

يؤكد أوغسطين أن الدولة يتعين عليها أن تكون مسيحية تخدم مجتمعا تربطه العقيدة المسيحية المشتركة ويتجه هذا المجتمع بفضل هذه العقيدة إلى حياة تسمو فيها العناية بالروح على أية عناية أخرى [2] ، بمعنى أن أوغسطين ربط الدولة بالكنيسة وأنها لا بد أن تكون مسيحية لكي تستطيع أن تخدم مجتمع تحكمه العقيدة المسيحية ، وقد أدخل أوغسطين في المسيحية مبدأ الاستعانة بالسلطة الزمنية لاضطهاد المخالفين للعقيدة المسيحية استنادا إلى قول المسيح :"أجبروهم على إعتناق دينكم "[3]،أي أن أوغسطين وضع مبدأ السلطة الزمنية لإجبار مخالفين العقيدة للعودة إليها .

ويرى أوغسطين أنه من الممكن أن لا يكون الألهة قد أعطو الشعب الروماني في روما القوانين " لأن العدل والشرف كانا يحكمان بواسطة الضمير كما يحكم القانون " [4]؛ أي أنه من المستحيل أن تعطي الألهة الشعب الروماني في روما كل القوانين لأنه لابد من الضمير لكي يحكم العدل والشرف كما حكم القانون .

---

[1] فارس النداف ، مجلة الفكر السياسي المسيحي ، مرجع سابق ،ص193

[2] نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ،(د،ط ؛ الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،2009)، ص153

*أوغسطين : فيلسوف ورجل دين مسيحي ،رد على رسالة في وحدة الكنيسة ،راجع جورج طرابيشي ،ص 120

[3] كامل محمد محمد عويضة ، أوغسطين فيلسوف العصور الوسطى ،(ط1؛بيروت : دار الكتب العلمية لبنان ،1993)، ص19

[4] أوغسطين ، مدينة الله ،تر : الخور أسقف يوحنا الحلو ،(ط2؛ بغداد : دار المأمون ،2007)، ص48

ثانيا : توما الإكويني* (thomas d'aquin)(1225_1274م) :

لم تظهر الديمقراطية في العصر الوسيط وذلك من خلال الظلام الفكري الذي كان سائدا في أوروبا ، فعرفها توما الإكويني : " سلطة شعبية حكم فيها الناس العاديون بقوة أعدادهم، فيتصرف الشعب كله كأنه طاغية[1]"

حيث لم يكن هناك تطور للديمقراطية في العصر الوسيط بل كان التطور الحاصل في ذلك العهد تطور على مستوى القيم وحقوق الأفراد ، لأن الناس العاديون هم من خلال عددهم المتزايد ، ومنع الأغنياء من ذلك لأن الثورات التي حدثت من وقت لأخر لم تعنى بالحق الدستوري

وقد ميز بين نوعين من الحكومات : فمنها من تكون صالحة ومنها ما تكون فاسدة ، فالحكومة الصالحة تفضل لمواطنيها الأوضاع التي لا تؤدي بهم إلى الموت السياسي ، أما*الحكومة الفاسدة فهي مثلها مثل سلطة الأسياد على عبيدهم*[2]، بمعنى أن توما الإكويني أقر نوعين من الحكومات الأولى وهي حكومة الأحرار التي توفر الجو الهادئ لمواطنيها ، أما الحكومة الثانية فهي خاصة بالمواطنين غير الأحرار ، وقد تأثر توما الإكويني في فكره السياسي بفكر أرسطو طاليس .

نادى الإكويني بسلطة القانون ، فعلى الحكومة أن تخضع للقانون الذي يخضع له جميع البشر ، لأنه يرتكز على الوحي والتعاليم الإلهية ، ناتج عن العقل فهو جزء لا يتجزأ من نظام الحكم الإلهي[3] ، مما يعني أن الدولة لابد أن تكون قائمة على الحكم الإلهي أو أن الدين هو أساس السلطة فهو الذي يخضع له كافة البشر .

---

[1] فيليب غرين ، الديمقراطية ، تر : محمد درويش ،(د،ط ؛ بغداد : دار المأمون ،2007)،ص48

[2] نبيل عبد الحميد عبد الجبار ، تاريخ الفكر الاجتماعي ، (د،ط؛ العراق : دار دجلة ناشرون وموزعون ، 2009) ،ص 94

[3] فارس النداف ، مجلة الفكر السياسي المسيحي ، مرجع سابق ، ص 199

*الاكويني :لاهوتي كاثوليكي إيطالي ،من أكبر فلاسفة العصور الوسطى ،مؤثر ضمن تقليد الفلسفة المدرسية.

3_الديمقراطية في العصر الحديث :

لقد عادت الديمقراطية إلى الظهور في العصر الحديث بعد أن كان لها غياب كلي في العصور الوسطى، ويعد عصر النهضة من أهم مراحل التطور الديمقراطي في العصر الحديث،وذلك مع فلاسفة الحداثة (توماس هوبز ، جون لوك ، جان جاك روسو) .

أولا : توماس هوبز(tomas hobbes)(1588_1679م)

يرى هوبز أن الوسيلة الوحيدة لكي تكون هناك سلطة مشتركة قادرة على الدفاع عن البشر في وجه الإساءات المرتكبة بحق بعضهم وحمايتهم حتى يتمكنوا من الاكتفاء والرضاء بواسطة صناعتهم الخاصة فتكمن في جمع كل قدرتهم وقوتهم اتجاه شخص واحد أو مجموعة أشخاص [1] ،أي أن من أهم الوسائل المعتمدة لتشكيل سلطة جماعية قادرة على الدفاع عن جميع مصالح المواطنين بل لابد من وضع كل قوتهم في شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ليتم الحفاظ على أمن الدولة ، من جهة والصهر على حماية مصالحهم من جهة أخرى .

لقد تأثر هوبز بنظم الحكم المطلق التي بدأت تسود أوروبا في القرن السادس عشر ، حيث بدأت الملكيات المطلقة في الظهور بعد هدم النظام الإقطاعي الذي كان سائد في القرون

[1] توماس هوبز ، اللُفياتان ، تر: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب ،(ط1؛أبوظبي : هيئة أبوظبي للثقافة والتراث ، 2011) ،ص179

الوسطى [2] ، بمعنى أن هوبز نقل الحكم من الأنظمة الاجتماعية إلى حكم الفرد الواحد أو تقسيم السلطة بعد هدم النظام الإقطاعي .

يرى هوبز أنه يمكن التفريق بين الدول كما يمكن التفريق بين الأفراد الحكام المطلقين ، وطالما أن السلطة المطلقة إما في يد شخص ما أو في يد مجموعة ، حيث تكون الدولة على شكل نظام ملكي إذا كان الممثل شخصا واحد ، وتكون على شكل ديمقراطية عندما تكون المجموعة مجموعة كل الذين أرادوا التجمع[3].

أي أننا نفرق بين الدول كما نفرق بين الحكام ، بحيث تكون الدولة على شكل نظام ملكي إذا كان الحكم متوارث عبر الأجيال ، وتكون على شكل ديمقراطية إذا كان الحاكم منتخب من طرف الشعب .

لم يهتم هوبز على الإطلاق بالفروق بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية بل كان جل إهتمامه ضرورة تمتع الحاكم بسيادة مطلقة ، حتى تتحقق للدولة أسباب الاستقرار السياسي[1] .

لقد كان جل اهتمام هوبز أن تكون للحاكم سلطة مطلقة ، ولم يكن لديه أي اهتمام لا بالديمقراطية ولا الملكية وهذا من أجل تحقيق استقرار الدولة .

---

[2] أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، (ط5؛ القاهرة : دار المعارف ، 1995)،ص59

[3] توماس هوبز ، اللفياتان ، مرجع سابق ، ص 193

[1] زكريا إبراهيم ، مقال عن التنين عند هوبز ، كلية الآداب، جامعة القاهرة ،ص259

ثانيا : جون لوك (johnlocke) (1632_1704م):

يرى لوك أن الديمقراطية تتطلب المشاركة في الحكم ولا تطلق العنان للأغلبية وإنما تقيد بقيود دستورية [2] ، أي أنه لابد أن يتشارك كل الأفراد في الحكم لكي لا تكون هناك ديمقراطية مطلقة ، بل تكون مقيدة بقوانين كي تحمي حقوق الأفراد في الدولة .

لقد انتقد لوك هوبز على وصفه الناس في حالة الطبيعة بالوحشية ، فهو يرى أن الحالة الطبيعية صالحة لحياة الإنسان مع غيره من أبناء جنسه [3]، بما أن هوبز رفض بقاء الإنسان على حالة الفطرة لأنها تؤدي به إلى الوحشية ، إلا أن لوك لم يرفض حالة الفطرة لدى الإنسان بل هي تساعده على التعايش مع غيره من أفراد المجتمع .

[2] نادية جاسم كاظم الشمري ، الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،م6، العدد4، 2016، ص352

[3] نوارة ورز الدين ، مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، (2015_2016) ، ص 88

إن نتيجة العقد الاجتماعي لدى لوك هي نشوء الدولة متزامنة مع المجتمع المدني ، ويرى أن الدولة تنشأ عن اتفاق الناس على حياة الاجتماع تراضيا باستحداث مجتمع جديد[1].

إن ما استخلصه لوك من العقد الاجتماعي هو ظهور الدولة وذلك من خلال اتفاق أفراد المجتمع على كل ما يخدم الدولة والمجتمع ، ودحض كل ما يدعوا إلى الوحشية بين الأفراد .

وقد رأى أن الناس تعاقدوا فيما بينهم لإقامة سلطة تحكمهم وتقيم العدل بينهم ، وهم إذ يقيمون السلطة يختارون الحاكم ويجعلونه طرفا في التعاقد[2] ، إن أفراد المجتمع متفقين مع بعضهم البعض لإقامة سلطة عادلة ، وإذا تمت إقامة هذه السلطة لا بد من اختيار حاكم ليكون متحالفا معهم.

فمن واجب الحاكم المدني تطبيق القوانين بلا استثناء لتوفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على العموم ، ولكل الأفراد على وجه الخصوص بالامتلاك العادل للأشياء [3] ، أي أنه على الحاكم تطبيق كل القوانين لتحقيق مطالب الأفراد وتحقيق العدل فالسلطة بدون قوانين تفقد قوتها .

ثالثا :جأن جاك روسو (jean jacques rousseau) (1712_1778) :

يرى روسو "أن الإرادة العامة للهيئة السياسية هي التي تحكم السلطة ، فالدولة التي يُحكم فيها تحتاج إلى قوانين قليلة كلما صار من الضروري نشر قوانين جديدة [4]"

بمعنى أن الإرادة العامة هي التي تحكم السلطة بدلا من الإرادة الخاصة .

"يدعو روسو إلى العودة لطّبيعة ، فقد أوضح أن الرجوع إلى الطبيعة هو الحكمة ذاتها وأن أول نقطة في الإصلاح سياسيا أو اجتماعيا أو أخلاقيا [5]"،أن العودة إلى قوانين الطبيعة هي أساس السلطة وصلاحها في كل الأحوال سواء سياسية أم أخلاقية.

---

[1]علي عبود محمد المحمداوي ، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني : دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي ،(د،ط ، المنهال ،2011) ، ص42

[2] فضل الله سماعي ، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ،(د،ط ؛ القاهرة : بستان المعرفة 2001)،ص19

[3]جون لوك ، رسالة في التسامح ، تر : منى أبو سنة ،(ط 1؛ القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 1997) ،ص24

[4] 6جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر: عادل زعيتر ، (ط2؛ بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1995) ،ص171

[5]الطاهر حداد ، في فلسفة القانون ، مرجع سابق ،ص101

"وأن قوة الحكومة هي قوة الدولة لا تتغير ، ولذلك كلما زاد عدد الحكام ضعفت الحكومة ، وأنه كلما إتسعت الدولة زادت قوتها [1]"؛ أي أن قوة الدولة تزيد كلما اتسع نطاقها ، وكلما زاد عدد الحكام ضعفت الدولة وضعف الحكم فيها .

كما يرى روسو "أن المساواة السياسية هي الغرض الأساسي في الديمقراطية الغربية التي أصدرتها الثورة الفرنسية[2] " بمعنى أن الديمقراطية ليست غاية ، بل هي وسيلة لتحقيق المساواة وحرية الأفراد.

من خلال تطرقنا للديمقراطية في العصر الحديث وذلك وفق ما جاء به فلاسفة عصر الحداثة ، ما كان مع توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو ، فإن هؤلاء الفلاسفة تصدوا للحكام ووقفوا إلى جانب الأفراد ، وإعطاء لكل فرد حقه في هذه السلطة ، وبما أن هوبز رأى بأن ترك الأفراد على حالة الفطرة يؤدي بهم إلى حالة من التوحش ، إلا أن لوك خالفه ودعا بالبقاء على الحالة الطبيعية يؤدي بالفرد إلى التعايش مع بقية أفراد جنسه وأن روسو وافق لوك في هذه الحالة حيث دعا إلى العودة لقوانين الطبيعة ؛ لأن الحالة الطبيعية تعتبر العامل الرئيسي لطالح السلطة والحفاظ على أمن وسلامة الدولة .

وأن كل من لوك وروسو رفضوا مبدأ الحكم المطلق الذي دعا إليه هوبز ، ونادوا بالسلطة الجماعية .

[1] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ،ص 108_110

[2] نادية جاسم كاظم الشمري ، مجلة مركز بابل ، كلية الآداب ، م6، العدد4،2016، ص346

فمن خلال العرض السابق لتطور مفهوم الديمقراطية عبر مراحلها التاريخية ، وجب علينا في المرحلة اللاحقة الحديث عن موقف بوبر من الأنظمة السياسية التي كانت سائدة في العصر الحديث ومن ثَمّة وجب علينا طرح السؤال التالي :ما موقف بوبر من الأنظمة السياسية الحديثة ؟

المبحث الثالث : موقف كارل بوبر من أنظمة الحكم الحديثة :

يعد "كارل بوبر" من فلاسفة الحقبة المعاصرة ، فهو من مؤيدي الديمقراطية في القرن العشرين.

أولا: موقف " بوبر " من النظام الجمهوري :

تعرّف الجمهورية على*" أنها دولة يحكمها ممثلون ، يختارهم الشعب عن طريق الانتخاب العام"*[1] ؛ أي أن من يحكم الدولة فيها يتم تعيينه عن طريق الانتخاب .

لقد رفض " كارل بوبر" النظام الجمهوري ودعا إلى نظام ديمقراطي حيث يقول : *"أن النموذج السياسي الجيد هو النظام الديمقراطي لأن الديمقراطية لا تهدف لإقامة هيمنة ثقافية "*[2] ،حيث يرى " بوبر " أن الجمهورية نظام ديكتاتوري لا يحقق أمن الدولة ، بينما أتى بالديمقراطية كبديل لنظام الجمهوري لأنها تحقق السلم في الدولة ولا تجعل فوارق بين أفراد المجتمع الواحد .

ويرى " بوبر " أنه لا يمكن أن توجد سلطة سياسية مطلقة لا رادع لها ، فمادام رجل واحد لا يستطيع جمع قوى جسدية كافية لسيطرة عما عداه ، فهو لهذا السبب يعتمد على مساعديه"[3] ، فمن غير المتوقع وجود سلطة سياسية لا حاكم لها ، فالذي يحكم السلطة لابد له من مساعديه لحماية الدولة وتحقيق أمنها .

---

[1] إبراهيم مدكور ، المعجم الفلسفي ، (د،ط ؛ مصر : مجمع اللغة العربية ، 1983)، ص 62

[2] كارل بوبر ، درس القرن 20 ،تر : الزاوي بغورة ،(ط1، بيروت : منشورات الإختلاف ،2008)،ص62

[3] كارل بوبر ،المجتمع المفتوح وأعداؤه ، تر : السيد نفادي ،(ط1، لبنان : دار التنوير للطباعة والنشر ،1998)، ص125

يرى بوبر" أن سؤال من هو الذي يجب أن يحكم ؟ هو سؤال خاطئ يؤدي إلى حلول زائفة وأن هذه المشكلة تؤدي إلى الكراهية ، ويقترح بوبر سؤال آخر عوضا لسؤال السابق هو : هل هناك شكل آخر للحكومة يسمح لنا بالتخلص من حكومة مستهجنة ؟، وإذا كان الديكتاتور يفرض علينا موقفا لا يمكن أن نكون مسؤولون فيه فمن واجبنا الأخلاقي أن نمنع حدوث مثل هذه المواقف عن طريق الحكم الذي يسمى بالديمقراطية "[1]

يرفض كارل بوبر السؤال الذي وضعه أفلاطون من هو الذي يجب أن يحكم حيث يرى أن في هذا السؤال نوع من الغموض ، وأن هذا النوع من الأسئلة يؤدي بنا إلى وجود حكومات مستهجنة لا يمكن التخلص منها إلا بوجود نظام جديد وهو النظام الديمقراطي .

ففي معظم الأحوال فإن أي شكل من الشمولية أمر لا يمكن تفاديه ، فالعديد من المثقفين يرون أنه لا مفر من تواجدها ، ويتساءلون عما إذا كنا من السذاجة حيث نتقبل أن فكرة النظام الديمقراطي قابل للاستقرار ،وعما إذا كنا نرفض أن يكون هذا النظام هو أحد الأشكال المتعددة للحكم [2].

لا يمكن تجاهل أي شكل من أشكال الشمولية لأنه يستحيل عدم تواجده وهذا النوع من أنظمة الحكم لا يتميز بالاستقرار كالديمقراطية ، ولا يمكن رفض هذا النظام لأنه سوف يكون مقابل للأنظمة الشمولية .

[1] كارل بوبر ،الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، تر : بهاء درويش ،(د،ط ؛ معارف الإسكندرية ، د،سنة)،ص 14

[2] كارل بوبر ، المجتمع المفتوح ، مصدر سابق ، ص 101

لقد انتقد " كارل بوبر " الجمهورية كونها مؤيدة للأنظمة التوليتارية الشمولية في القرن العشرين وهذه الأنظمة كانت سائدة في عهد ستالين وهتلر ، فمن خلال ما سبق فيما يتمثل موقفه من النظام الرأسمالي والاشتراكي ؟.

ثانيا : موقفه من النظام الرأسمالي :

الرأسمالية مصطلح يشير بشكل عام إلى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج خاصة أو مملوكة لشريكات ، تعمل بهدف الربح فهي نظام ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها [1]؛ أي أن الرأسمالية من الأنظمة الممتلكة لوسائل الإنتاج بحيث تعد إنجلترا أول بلد شهد ثورة برجوازية .

يقر" بوبر " في كتابه "درس القرن العشرين" :" بضرورة الحفاظ على التوازن الصعب بين حرية السوق وتدخل الدولة ، مع تفضيل لتدخل مناسب للدولة في الآليات الاقتصادية ، أو كما قال : "لا وجود للاقتصاد دون تدخل الدولة "[2]

بمعنى أنه لا بد من الحفاظ على التوازن بين الدولة واقتصاد السوق ؛ لأن أهم ما يوفر مناصب جيدة للدولة في الآليات الاقتصادية ، هو النظام الرأسمالي ، فلا وجود للدولة دون وجود إقتصاد يساعد على توازن الحريات بين السوق والدولة .

[1] مصطفى حسيبة ، المعجم الفلسفي ، مرجع سابق ، ص 228

[2] كارل بوبر ، درس القرن ، مصدر سابق ، ص 14

نقد "بوبر" فكرة ماركس" أن الرأسماليون هم الديكتاتوريون المتسترون بالدولة، وأن الدولة في ظل الرأسمالية هي ديكتاتورية مسيرة من قبل الرأسماليين"[1]

يعتقد بوبر أن الرأسماليون هم الحكام المسيطرون على الدولة ، وأن الدولة في عهد الرأسمالية هي سلطة مسيرة من قبل الرأسماليين .

يقول هشام غصيب في كتابه "الديمقراطية من منظور ماركسي" : إن القرارات السياسية المتخذة في الدولة البرجوازية ، تعبر عن إرادة الشعب فمن الواضح أن الديمقراطية السائدة في المجتمعات الرأسمالية ، هي واحدة من الآليات المادية الأساسية التي تساهم في خلق الوعي الزائف لدى الناس "[2].

مما يعني أن كل القرارات السياسية خاصة في الدولة البرجوازية هي التي تعبر عن رغبات الشعب بصفة عامة لأن الدولة الرأسمالية هي التي تحقق التوازن بين الدولة واقتصاد السوق ؛ أي أن الديمقراطية البرجوازية تعتبر عامل مهم في خلق الوعي الزائف بين الناس (السياسة الاقتصادية).

[1] كارل بوبر ،خلاصة القرن 20 ، تر: الزاوي بغورة ، (ط1؛ القاهرة: أنا توليا ، 2002) ،ص 37

[2] هشام غصيب ، الديمقراطية من منظور ماركسي ،(ط1؛ د،بلد : منشورات الوعي الجديد ، 2010) ، ص25

كما تحققت نبوءة ماركس وهي اختفاء رأسمالية عدم التدخل ، وأن تدخل الدولة يؤدي إلى البيروقراطية [1]

إن كل ما تنبأ به ماركس قد تحقق وذلك من خلال اختفاء الرأسمالية ولا يمكن للدولة أن تتدخل في ذلك لأن ذلك يسبب البيروقراطية.

ثالثا : موقف كارل بوبر من الاشتراكية :

الاشتراكية مصطلح يعبر عن نظام اقتصادي واجتماعي وقد ظهر هذا المصطلح بعدة تفسيرات[2].

إن مصطلح الاشتراكية يعبر عن مختلف الأنظمة في الإتحاد السوفييتي.

يرفض "بوبر"النظام الاشتراكي وذلك من خلال ما سيتم عرضه لاحقا .

إن الفكرة الأخيرة التي بقيت من المذهب الماركسي هي :" الرأسمالية يجب أن تدمر ، والطبقة الحاكمة للديكتاتورية الشيوعية ، كانت تقدر أنها آدات التاريخ التي بواسطتها ستدمر الرأسمالية ويتم إنقاذ العالم[3]

فماركس كان يتنبأ بغياب الرأسمالية وتأتي الشيوعية محل الرأسمالية ، فعندما تغيب الرأسمالية تصبح الشيوعية هي السلطة الحاكمة في الدولة وذلك بإعتبارها سوف تنقذ العالم من كل المآسي وكل الشرور.

---

[1] يمنى طريف الخولي ،فلسفة كارل بوبر ، (د،ط ؛ د،بلد ،الهيئة المصرية العامة ، 1989) ،ص 465

[2] مصطفى حسيبة ، المعجم الفلسفي ، مرجع سابق ،ص 70

[3] كارل بوبر ، درس القرن ، مصدر سابق ، ص 47

كما إعتقدت الأحزاب الاشتراكية بأن سلطة الدولة تستمد من الانتخابات الرسمية في المقابل يرى لينين بأن سلطة الدولة تستمد من الطبقة المسيطرة[1]

بمعنى أن أساس السيادة في الدولة هي الانتخاب الا أن هناك رأي لينين الذي نفى أساس السلطة هو الانتخاب بل أن الطبقة الحاكمة هي مصدر السلطة.

[1] هشام غصيب ، الديمقراطية من منظور ، مرجع سابق ، ص 39

الفصل الثاني : الديمقراطية من منظور كارل بوبر

المبحث الأول :مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر

المبحث الثاني : موقف كارل بوبر من الحرية والمساواة

المبحث الثالث : نقائض الديمقراطية عند كارل بوبر

المبحث الأول : مفهوم الديمقراطية عند بوبر

إذا كانت الديمقراطية عبر المراحل التاريخية تعني سلطة الشعب ؛ أي أن الشعب هو مصدر السلطة فما هو مفهوم الديمقراطية من منظور كارل بوبر؟

عرّف "كارل بوبر" الديمقراطية في كتابه " درس القرن العشرين" في قوله:*"أنها لا تعني حكم الشعب كما هو رائج عند العامة من الناس ، وإنما هي القدرة على إقامة الحكومات والقدرة على منع قيام طاغية باسم الشعب "* [1]

و يظهر لنا هنا نفي "بوبر" لرأي القائل بأن الديمقراطية تعني حكم ، بل يعني بها القدرة على إبعاد أي ديكتاتورية تعرف بحكم الشعب ، لأنه لا يمكن أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، بل لابد من وجود هيئات حاكمة تنظم شؤون الدولة وتحكم الشعب ، و يعني بوبر بالديمقراطية هنا القوة التي من خلالها نستطيع التخلص من حكم الطغيان ، وليس جعل الشعب هو صاحب السلطة كما هو سائداً من قبل .

وفي كتابه الآخر "خلاصة القرن العشرين" عرّف الديمقراطية أيضا في قوله :*" أنها تعني أن الجميع متساوون أمام سلطة القانون ولا أحد يجرم أو يدان ، أو هي كيفية لحل النزاع السياسي وذلك بتجنب الطغيان والديكتاتورية "* [2]، أي أن كل الأفراد متساوون أمام سلطة القانون ، فالديمقراطية بهذا المعنى تعتبر وسيلة لحل النزاع السياسي بصفة عامة ، وتبعد أي طغيان يعرف

[1] كارل بوبر ، درس القرن 20 ، مصدر سابق ، ص 15

[2] كارل بوبر ، خلاصة القرن 20 ، تر : الزاوي بغورة ، (ط1 ؛ القاهرة : اناتوليا ، 2002) ، ص 64

بحكم الشعب بصفة خاصة، لأن حكم الأغلبية لا يحل أي نزاع سياسي ، وهي بذلك تحد من حريات الأفراد فيصبح كل مواطن مقيد بضوابط قانونية تحكمه وتسير أموره ، وبالتالي فالديمقراطية عند بوبر مرهونة بشرطين أساسيين وهما : الحرية والمساواة .

وفي موضع أخر في كتابه " الحياة بأسرها حلول لمشاكل " عرّف بوبر الديمقراطية : "بأنها مؤسسات مسلحة ضد الشخص الديكتاتوري ، فهي لاتسمح بأي سيادة ذات شكل ديكتاتوري "[1] ، فالديمقراطية إذن هي مؤسسات ، تحكم الشعب وتقوم بأمن الدولة ضد أي طاغية تسمى بحكم الأغلبية لأن حكم الأغلبية يشجع على الفوضى وعدم الأمن والسلم ، لذلك دعا "بوبر " إلى ديمقراطية يسند الحكم فيها إلى أشخاص منتخبون مع وجود قوات مسلحة تساعد الحاكم على تنظيم الدولة ، والواقع أن السياسة العالمية اليوم ما هي إلا تكريس لمبادئ الديمقراطية البوبرية ، من منطلق أن ديمومة أي نظام حكم ، مرهون بوجود حاكم قوي ، يستند إلى القوة العسكرية والاقتصادية وحتى الدينية ، قصد ضمان أمن واستقرار الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتاريخ البشري زاخر بمثل هذه الوقائع .

ويعرفها أيضا في نفس الكتاب – أي الحياة بأسرها حلول لمشاكل – :"بأنها تعني سيادة الشعب لأن "سيادة الشعب " أو حكم الشعب وهي في مقابل الأرستقراطية ، ومعنى هذهالكلمة لا يساعدنا إذ لم يحدث قط أن ساد الشعب ، فالحكومة هي ما تسود في كل مكان

[1] كارل بوبر ، الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، مصدر سابق ، ص 231

"[1]يقر "بوبر " أن الديمقراطية الخاطئة والتي تعني سيادة الشعب لأن سيادة الشعب ليست للشعب فالحكومة هي دائما ما يكون في واجهة أي عائق يعترض سبيل الدولة للحفاظ على أمنها على عكس حكم الشعب الذي يؤدي إلى الفوضى والغوغاء حسب بوبر .

من خلال تقديم" بوبر" لمفهوم الديمقراطية ، يضيف لنا من ناحية أخرى أهم المبادئ التي تقوم عليها ، إذ يقول في هذا المقام : "المبدأ الأخلاقي للديمقراطية يمكننا من التخلص من الديمقراطية دون إراقة دماء"[2]

و يظهر لنا هنا " بوبر " من خلال هذا النص أن الديمقراطية ما هي إلا هيئات مسلحة للحفاظ على أمن واستقرار الدولة من خطر الديكتاتورية الشعبية ، لأن من أخلاق الديمقراطية تعميم الأمن والاستقرار في حين الطاغية الشعبية تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار وبالتالي فالمبدأ الأساسي الذي كانت تقوم عليه الديمقراطية التي أساسها سلطة الشعب ، حسب تصور بوبر لا تحقق الانسجام الاجتماعي والسياسي في عصر العولمة .

و يقر " بوبر " " أن ما يزعمونه بأن الديمقراطية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد مادامت الديمقراطية هي وحدها التي تزودنا بإطار مؤسساتي يسمح بالإصلاح بدون عنف ، وكذلك

[1]كارل بوبر،المصدر نفسه، ص 213

[2]كارل بوبر ، درس القرن 20 ، مصدر سابق ، ص 89

استخدام العقل في مجال السياسة بيد أن هذا الزعم يميل إلى تثبيط همة أولئك الذين يجابهون الفكر الشمولي "[1]

يظهر لنا مما سبق أن بوبر ربط الديمقراطية بالأخلاق ، إذ يرى أن الديمقراطية الحقة هي التي تحقق الانسجام والوفاق الاجتماعي ، دون اللجوء إلى وسائل القهر والاستبداد ، وكل الوسائل التي تودي إلى إراقة الدماء ، ولهذا يرى العكس ؛ أي أن الديمقراطية ما هي إلا وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار ، وحقن الدماء بكل الطرق ، وإن زاحت عن هذا الهدف تحولت الديمقراطية إلى استبدادية وديكتاتورية وشمولية إن صح التعبير .

ويرى بوبر أن"الأقدم في الديمقراطيات الغربيةهي نجاح لا سابق له ، هذا النجاح هو ثمرة الكثير من العمل ، الكثير من الجهد للإرادات الطيبة ، وقبل كل شيء الكثير من الأفكار الخلاقة في ميادين متعددة "[2]

يقر بوبر أن الديمقراطيات القديمة وخاصة الأمريكية وذلك مترتب على العديد من الأعمال ، والجهد الكبير للإرادات القوية التي تحقق الكثير من الأهداف النبيلة ،التي تشكل علاقات قوية مع الدول الأخرى ، وهذا كله راجع إلى العديد من الأفكار الخلاقة في العديد من المجالات السياسية وغيرها من المجالات الأخرى ، وكل هذا في نظربوبر هو الذي يؤدي إلى نجاح الديمقراطية .

---

[1] كارل بوبر ، المجتمع المفتوح وأعداؤه ، مصدر سابق ، ص12

[2] كارل بوبر، درس القرن 20 ، مصدر سابق ، ص 101

يطرح " بوبر"تساؤل : من هو الذي يجب أن يحكم ؟ ، الشعب أم القلة الأفضل ؟ الأغلبية أم الأقلية ؟

يرى بوبر أن كل هذه الأسئلة وضعت بشكل خاطئ ،" إذ لا يتوقف الأمر على من يحكم ، مادام يمكن التخلص من الحكومة دون إراقة دماء ، فالحكومة التي يمكن التخلص منها لها رغبة قوية أن تسلك بطريقة يرضى عنها الناس "[1] ، و يرفض هنا بوبر هذه التساؤلات لأنها وضعت بشكل خاطئ في الأساس لذلك يدعو بوبر إلى إعادة صياغة أسئلة أخرى بشكل صحيح ، وأن المشكل المطروح لا يتمحور حول حاكم السلطة فقط بل تتجاوز ذلك إلى الحكومة التي من السهل التخلص منها دون وسائل العنف أو القوة المسلحة ، ويعود ذلك كله إلى رغبة الناس في التخلص من هذه الحكومة وإعادة قيام حكومة أخرى ، إلا أن هذه الرغبة تتلاشى عندما يكون الشعب على دراية بأنه ليس من السهل إسقاط حكومة بأكملها .

يقول "بوبر" : "لكي أوضح أهمية هذه النظرية البسيطة للديمقراطية في الواقع أريد أن أطبقها على مشكلة حق الانتخابالنسبي "[2] ،في هذا الموضع يوضح لنا بوبر أهمية الديمقراطية في أرض الواقع بحيث يحاول أن يطبقها على حق الانتخاب ، و يضع بوبر الديمقراطية هنا محل الانتخابات النسبية التي تمثل نسبة أكبر عدد ممكن من الذي تم انتخابه من قبل الشعب .

[1] كارل بوبر ، الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، مصدر سابق ، ص 214

[2] كارل بوبر ، الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، مصدر سابق ، ص 214

وكما جاء في كتاب "مدخل إلى الديمقراطية " لديفيد بيتهام، ويكفن بويل : " يزعم نظام قوائم الأحزاب بأنه يعطي لكل صوت الثقل الأكثر لكل عدالة ،وهكذا يقدم توزيع المقاعد الأكثر تناسبا للأصوات المعطاة لكل حزب على حده " [1]

يقصد هنا ديفيد بيتهام أن الديمقراطية تكون وفقا لنظام قوائم الأحزاب بحيث تعطي أكثر ثقل لكل عدالة وهكذا يتم توزيع كل المناصب المناسبة للأصوات المعطاة لكل حزب وهذا وفقا لمعايير تناسبية .

" لم تكن الديمقراطية أبدا حكم الشعب لا يمكنها ولا يجب أن تكون كذلك أعتقد أن الديمقراطية تثير مشكلات ضخمة ، لقد كانت في البداية ولازالت لحد الآن مشكلات الأكثر أهمية والأكثر صعوبة هي من أي نظام أخلاقي ، وحدة من هذه المشكلات تثير دائما الغموض والمأخوذة على أنها مسألة أخلاقية" [2]

يقصد بوبر أن الديمقراطية أبدًا لا تعني حكم الشعب ، ولا يجب أن تكون كذلك لأنها في اعتقاد "بوبر" تثير مشكلات ضخمة ، و هي أكثر صعوبة من أي نظام أخلاقي ، لأن هذه المشكلات دائما تثير الغموض ، لأنها مأخوذة على أنها مسألة أخلاقية ولكن في الحقيقة هي مسألة تتعدى ذلك ، بل مسألة كلمات كانت معروفة عند اليونان سابقا .

[1] ديفيد بيتهام ، ويكفن بويل ، مدخل إلى الديمقراطية ، تر : غريب عوض ،(ط1؛ البحرين :فراديس لنشر والتوزيع ،2007) ، ص 30

[2] كارل بوبر ، خلاصة القرن 20، مصدر سابق ، ص 73

وفي موضع أخر في كتابه " خلاصة القرن العشرين " يقر : "أن أهم شيء في أشكال الحكومة هو قدرتنا على خلعها دون إراقة دماء ، قبل أن تتولى أي حكومة أخرى زمام الحكم ، وليس مهم جدا حسب رأيي كيف يتم هذا الخلع سواء بواسطة انتخابات أو بواسطة قرار برلماني "[1]

إن أهم نقطة بالنسبة لبوبرقدرة الأشخاص على التخلص من الحكومة دون إراقة دماء ، وأنه ليس من الضروري معرفة كيف يتم خلع هذه الحكومة سواء كان عن طريق الانتخاب أو بواسطة قرار برلماني ، لأنه ليس من السهل خلع حكومة بطريقة سلمية ، لأن ذلك راجع لرغبة الأفراد في الحكم ، وأن إرادة الأفراد لا يمكن التحكم فيها وخاصة في عملية الانتخاب .

"إن كلمة الديمقراطية التي تعني حكم الشعب هي للأسف كلمة خطيرة ، ذلك أن كل فرد من أفراد الشعب يعرف أنه لا يحكم ، ومن هنا لديه انطباع بأن الديمقراطية تعتبر نوعا من الاختلاس والنصب وهنا يكمن الخطر "[2]

يؤكد" بوبر" أن الديمقراطية التي تعود أصولها إلى أثينا والتي تعني حكم الشعب تشكل خطر على كافة أفراد المجتمع لكون أن كل أفراد الشعب يعلمون أن لا أحد منهم يستطيع أن يمسك زمام الحكم ، وهنا الديمقراطية تمثل نوع من الاختلاس والنصب والاحتيال .

من خلال هذه الصفات التي اتصفت بها الديمقراطية الأثينية التي تعني حكم الشعب ، أدى بها إلى تشكيل خطر على كافة الأفراد .

[1] كارل بوبر ، خلاصة القرن 20، مصدر سابق ، ص 76

[2] كارل بوبر ، درس القرن 20، مصدر سابق ، ص 107

" والمهمة الرئيسية التي تعود إلى الدولة ، و ما نشترطه فيها قبل كل شيء هو الاعتراف بحقنا في الحرية، وفي الحياة ، وإن كان ضروريا مساعدتنا في الدفاع عن حريتنا و حياتنا كحق، لكن هذه المهمة أبوية "[1]

من خلال هذا الرأي يتضح أن أول شرط يجب أن يتوفر في دولة القانون هو الاعتراف بحق أفرادها في الحرية والحياة ، لأن دولة القانون لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفير حقوق أفرادها في شتى الميادين ، إلا أن هذه المهمة هي مهمة أبوية قلما تحقق مطالب أفرادها سواء في حق الحرية أو حق الحياة .

يرى " بوبر " : " أنه ليس من العسير حقا ، أن نبين أنه يمكن تطوير نظرية للرقابة الديمقراطية دون الوقوع في محالية السيادة ، إذ لا تنطلق النظرية التي تدور بخلدي ،كما كان الحال من قبل ، من مذهب الجودة أو الاستقامة الذاتيين لحكم الأغلبية وإنما بالأحرى من الاستناد إلى الطغيان "[2].

حسب رأي بوبر يتضح أنه ليس من الصعب توضيح كيف يمكن تطوير الرقابة للديمقراطية ، دون الوقوع في أي محالية للسيادة إذ لا تنطبق النظرية كما كانت سابقا من مذهب الجودة والاستقامة الذاتيين لحكم الأغلبية ، أي أن الديمقراطية المعاصرة ليست كسابقيها من ديمقراطية أثينية التي تعني حكم الشعب ، وبذلك الديمقراطية المعاصرة تحد من أي طغيان أو ديكتاتورية تسمى بحكم الشعب ، بينما الديمقراطية الأثينية ما هي إلا زيادة في الطغيان والفوضى .

[1] كارل بوبر ، خلاصة القرن 20، مصدر سابق ،ص 80

[2] كارل بوبر ، المجتمع المفتوح وأعداؤه ، مصدر سابق ، ص127

"فالديمقراطيات إذن ليست سيادة الشعب ولكنها في المقام الأول مؤسسات مسلحة ضد الشخص الديكتاتوري ، فهي لا تسمح بأي سيادة ذات شكل ديكتاتوري أو تجمع للقوى بحيث تحد من عنف الدولة "[1].

مما يعني أن الديمقراطية لا تعني سيادة الشعب لكنها ما هي إلا مؤسسات مسلحة تنظم الدولة ،ضد أي طاغية تسمى بحكم الشعب ، فالديمقراطية المعاصرة لا تسمح بأي شكل ديكتاتوري ، فهي تحد من أي عنف في الدولة ، لذلك الديمقراطية ، ليست طاغية شعبية ، وإنما هي قوة مسلحة تحمي الدولة من كل مساوئ لحقت بها ،فبهذه الوسيلة تحمي نفسها من حكم الطغيان الذي كان موجود في العهد الأثيني .

ويقول "بوبر " : " نحن الذين نسمى بالديمقراطيين نعتبر الديكتاتورية أو الطغيان شيء سيء أخلاقيا ، ليس فقط صعب الاحتمال ، لكن أخلاقيا لا يطاق لأنه غير مسئول "[2].

ويتضح لنا هنا أن الديمقراطيين يعتبرون أن كل ماهو ديكتاتوري سيء أخلاقيا ، بل أنه صعب الاحتمال لأنه لا يحمل أي مسؤولية تجاه مواطنيه ، فتحقيق الديمقراطية حسب بوبر مرهون بتحقيق الأمن والاستقرار للأفراد ، أي أن الدولة في ظل النظام الديمقراطي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وضمان حريات الأفراد في حين يتوجب على الأفراد أداء واجباتهم تجاه الطبقة الحاكمة.

هنا يظهر لنا أن الدولة تسعى إلى تحقيق غاياتها القصوى وهي الأمن ، في حين هناك واجب الرعية وهو خدمة مصالح الدولة ؛ أي أن هناك منفعة متبادلة بين السلطة الحاكمة والرعية .

---

[1] كارل بوبر ، الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، مصدر سابق ، ص 231

[2] كارل بوبر ، درس القرن 20، مصدر سابق ، ص 89

"إن كلمة "الديمقراطية " منذ الديمقراطية الأثينية ، هي الاسم التقليدي الذي نطلقه على دستور يمنع قيام ديكتاتورية أو الطغيان "[1].

أي أن الديمقراطية هي إعادة تسمية لكلمة دستور الذي كانت متداولة في العصور السابقة ولا تزال متداولة في وقتنا الحالي ، فالدستور يمنع قيام أي ديكتاتورية أو طغيان ، لأن الديكتاتورية هي أسوء أنظمة الحكم المتداولة ، لأنها تؤدي إلى الظلم والاستبداد ، على عكس الديمقراطية التي تؤدي إلى الأمن والاستقرار وحماية مواطنيها من كل فساد أو ظلم ، وأن النظام الديكتاتوري يؤدي بالضرورة إلى إراقة الدماء في التخلص من الحكومة ، بينما الديمقراطية تدعوا إلى إقامة حكومة جديدة دون إراقة دماء .

وفي السلام والديمقراطية يقول "بوبر ": "جاءني اقتناع مفاجئ بأن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها تحقيقا فعليا إذ في نفس اللحظة التي تستقر فيها الديمقراطية ، يبدأ في التفكير فيها كما لو كانت أمر بديهي "[2].

مما يعني أن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها تحقيقا بصفة نهائية ، لأنها في الوقت الذي تبدأ تستقر فيها كأنها أمر بديهي وبسيط ، فهي تحقق أمن واستقرار البلاد ، وذلك بإبعاد أي طاغية تعرف باسم الشعب ، لأن حكم الطغيان يؤدي إلى الاستبداد وعدم الأمن والاستقرار في الدولة ، بينما الديمقراطية هي قوة حاكمة تحقق أمن الدولة كما أنها تؤدي إلى التخلص من الحكومة دون إراقة

[1] المصدر نفسه ، ص 107

[2] كارل بوبر ،الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، مصدر سابق ، ص 313

دماء ، فهي لا تدعو إلى العنف مهما كانت الظروف والأحوال ، بل لها هيئات حاكمة هي التي تحقق أمنها واستقرارها .

من خلال ما سبق حول مفهوم الديمقراطية من منظور بوبر ، يتضح لنا أنه يرفض الديمقراطية الأثينية التي تعني أن السيادة للشعب ، ويدعي بأن الديمقراطية هي إقامة حكومة جديدة دون إراقة دماء ، حيث حول الديمقراطية مما كانت سائدة عليه من قبل حيث كان الأفراد يختارون الحاكم بحرية عن طريق الانتخاب ، وهذا ما يرفضه لأن الانتخابات بالنسبة له تؤدي إلى التعددية الحزبية .

المبحث الثاني : موقف بوبر من الحرية والمساواة

كما سبق الذكر في نهاية المبحث السالف ، توصلنا إلى أن تحقيق مجتمع ديمقراطي مرهون بضرورة مسايرة الحرية والمساواة له ، فما هو مفهوم الحرية من منظور بوبر ؟ وما علاقتها ببناء مجتمع ديمقراطي حسب بوبر ؟ .

1 – موقفه من الحرية :

لقد كانت الحرية هي ما يميز المجتمع الإغريقي عن البربري ، وأن الحرية الفردية هي الحرية المقدسة ، في حين أن الحرية السياسية تتمثل في حق المشاركة في اختيار الحكام"[1] وتتميز الحرية الإغريقية عن باقي الحريات في كونها أنها فردية مقدسة ، كما تتمثل الحرية السياسية في حق المشاركة في الانتخابات .

ويعرف بوبر" الحرية السياسية " : " بأن الدولة تكون حرة من الناحية السياسية إذا كانت مؤسساتها السياسية تمكن مواطنيها من الناحية العلمية من تغيير حكومة قائمة دون سفك دماء متى كانت الأغلبية راغبة بذلك"[2]

---

[1] جورج سعد ، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى ، (د،ط ؛ لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2000) ، ص33

[2] محاضرة لكارل بوبر ،نقلاعن :

Karl popper ,all life is problems loving ,routtedge , London & new York first published , 1999 ,p89

و يقر" بوبر " بأن حرية الدولة تكمن من الناحية السياسية عندما يتمكن أفراد الشعب بتغييرالحكومة القائمة دون نزاع بينهم ، ويكون ذلك متى أرادوا التغيير لكن بطريقة سلمية وهذا ما يدعيه بالحرية .

كما يقول في موضع أخر : *"يمكن أن نتعسف في حرية التعبير وفي حرية الصحافة التي يمكن أن تستخدم في إعطاء أخبار كاذبة على سبيل المثال ، وبطريقة مماثلة تماما لسلطة الدولة يمكن أن تضيق بتعسف حرية الأشخاص، فنحن بحاجة إلى الحرية لمنع الدولة من التعسف"* [1]

يتضح لنا من النص السابق أن " بوبر " ربط برباط وثيق بين السياسة والحرية ، بمعنى أنه كلما زادت دائرة الحرية كلما كان الحكم راشدا والعكس صحيح ؛ أي كلما ضيقنا مجال الحرية كلما زادت الفوضى واللااستقرار .

يقول بوبر في كتابه "المجتمع المفتوح وأعداؤه " : " عندما يميز المواطن نفسه فإنه سيدعى لخدمة الدولة تمييزا له عن الآخرين ، ليس كمسألة امتياز وإنما مكافأة على الجدارة فالحرية التي تنعم بها تمتد أيضا إلى الحياة العادية وأن لا تجعلنا بلا قانون[2] "

إن لكل مواطن الحق في خدمة الدولة وذلك وفقا لقدراته ، مما يؤدي إلى تمييزه عن بقية المواطنين لأن حرية الأفراد تختلف فهي لا تؤدي بنا إلى الحفاظ على الدولة واحترام القانون فقط بل هي تمتد إلى الحياة العادية .

---

[1] كارل بوبر ، درس القرن 20، مصدر سابق ، ص92

[2] كارل بوبر ، المجتمع المفتوح وأعداؤه ، مصدر سابق ، ص 185

كما يقول " بوبر" :" لا أريد أن أقوم بمحاسبة واسعة للمثقفين ، وإنما أريد أدعوهم إلى الاعتراف بمسؤولياتهم ، تجاه الإنسانية والحقيقة ، إن حريتنا تسمح لنا حتى بقذف العالم الحر وبتصويره على أنه عالم فاسد وقبيح وسيء وإن هذا من حقهم "[1]

هنا يقر "بوبر" أنه لا يريد محاسبة أي أحد من المثقفين ، بل أراد أن يعترف كل واحد منهم بمسؤوليته اتجاه الإنسانية جمعاء لأن الحرية الخاصة بكل إنسان تسمح له بحرية التعبير فالحرية تجعل الإنسان إما صائبا وإما خاطئافي أقواله ، وهذا أمر ليس بالهين وإما خاطئا لذلك لابد من الاختيار الصحيح .

كما يقول "بوبر" في موضع أخرمن كتابه *" الحياة بأسرها حلول لمشاكل " :"الحرية السياسية شرط مسبق للاستخدام العقلي لكل فرد"* [2]، بمعنى أنه لا يوجد تبادل فكري بدون حرية ، لأن الفرد دون حرية تكبت أفكاره ، لذلك عندما تكون الدولة لا توفر الحرية لأفرادها فهي بذلك تحد من مسؤولياتهم وتبقى أفكارهم حبيسة لذلك وجب وجود الحرية السياسية لكي يتمكن كل فرد من الاستخدام العقلي الصحيح .

كما يقر في موضع أخر *: " لا يجب أن نختار الحرية السياسية لأنها تعدنا بحياة مريحة ولكن لأنها تمثل قيمة نهائية لا يمكن ردها إلى أية قيم مادية ، يجب أن نختارها اختيار الشخص*

[1] كارل بوبر ، خلاصة القرن 20، مصدر سابق ، ص 97

[2] كارل بوبر ، الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، مصدر سابق ، ص 172

الديمقراطي الذي يقول :" أفضل الحياة الفقيرة في دولة ديمقراطية على الحياة الثرية في ظل حكم استبدادي "[1].

من غير الممكن اختيار الحرية كونها تعدنا بحياة مريحة، وأنها تمثل قيمة عليا بالنسبة للأفراد ولا يمكن ردها إلى قيمة مادية، حيث يدعي "بوبر" على إمكانية اختيارها مثلما يختارها الشخص الديمقراطي ، وذلك لأنه يرضى بحياة الفقر والعيش بأمن وسلام ، ويرفض حياة الثراء في مجتمع مستبد لا يحقق أمنه واستقراره .

يقول "بوبر" *:"نحن نحتاج للحرية لكي تمنع سوء استخدام سلطة الدولة ، كما نريد من الدولة أن تمنع سوء استخدام الحرية ، هذه المشكلة لم تمكن أحد من حلها بصورة تجريدية ولا بإصدار قوانين ، يتطلب حل هذه المشكلة محكمة دولة وما هو أكثر من ذلك يتطلب إرادة خيرة*"[2]

يقر بوبر أن الحرية شرط أساسي للحفاظ على أمن الدولة فهي تبعد كل أذى عن الدولة وتحسن استخدام سلطتها ، كما أن الدولة تمنع سوء استخدام الحرية لأن سوء استخدامها يؤدي إلى فساد الدولة ولحل هذه المشكلة لا بد من وجود محكمة في الدولة لا بإصدار القوانين بل لا بد من وجود الإرادة الخيرة لأن الإرادة الخيرة هي أساس صلاح المجتمعات فبدونها يعم فساد الدولة وتضعف الحرية فيها .

هذا كل ما يتعلق بالحرية عند بوبر ، فما هو مفهوم المساواة عنده ؟ .

---

[1] كارل بوبر ، الحياة بأسرها ، مصدر سابق ص 178_179

[2] المصدر نفسه ، ص 234

2- موقفه من المساواة :

تعني المساواة في صورتها المجردة عدم التمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو اللغة أو العقيدة أو الجنس ، لأن كل البشر متساوون في التكاليف والحقوق والحريات[1]

من خلال هذا يتضح أن المساواة تعني عدم التمييز بين الأفراد لا من حيث النسب و لا من حيث اللغة والجنس والعرف .

في تحديد بوبر لمفهوم المساواة ، ربطها برباط وثيق مع المجتمع الديمقراطي ، الذي كان من خلاله لتحقيق العدالة الاجتماعية ، إذ يرى *" أن أساس دستورنا هو المساواة في المولد ، فنحن جميعا إخوة وكل الأطفال من أم واحدة ...وإن مساواة الطبيعة تؤدي بنا إلى أن نكافح من أجل المساواة أمام القانون "*[2]

تعد النزعة الطبيعية موطن ضعف بالنسبة للمساواة ، لأن هناك تأثير نفسي لدى الناس حين يعرفون أنهم متساوون لأن الأساس في كل دستور هو مساواة الأفراد ، وبما أن كل الأفراد سواء في المولد أو في الحياة يؤدي بهم هذا إلى الكفاح من أجل المساواة أمام القانون ،تستدعي وجود نزعة طبيعية لدى كل الأفراد لكي تحقق عدالة سلميةّ .

وتعرف السياسات الجديدة المساواة على "أنها الاستيعاب وتعرف عدم المساواة على أنها الاستعباد"[3] ،إن المقصود بالاستيعاب هو المواطنة أي تمتع الأفراد بالحقوق الاجتماعية

---

[1] صالح أحمد الفرجاني ، مبدأ المساواة أمام القانون ، مجلة العلوم القانونية والشرعية ، العدد6 ، 2015 ،ص 229

[2] كارل بوبر ، المجتمع المفتوح ، مصدر سابق ، ص 100

[3] أنتوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، تر: أحمد زايد ،(د،ط؛ القاهرة:الهيئة المصرية للكتاب،2010 ص 143

والسياسية في تراض ، بينما الاستعباد هو عدم تمتع الأفراد بالحقوق وهذا ما يؤدي بأفراد المجتمع إلى التنافر وعدم التراضي فيما بينهم .

وورد في كتاب " درس القرن العشرين" أن من مبادئ الديمقراطية أن الجميع متساوون أمام القانون ولا أحد يجرم أو يدان ما لم تثبت عليه الأدلة لأن هذه المبادئ جزء لا يتجزأ من دولة القانون[1] *" ،* حيث يرى" بوبر " أن كل المواطنين سواسية أمام سلطة القانون لأن دولة القانون لا تجعل فروقات بين أفرادها وأن المواطن في الدولة لا يدان دون أن تكون هناك أدلة تثبت ذلك وهذه المبادئ جزء من دولة القانون التي تسعى إلى تحقيق العدل والمساواة بين مواطنيها .

يستند مبدأ المساواة أمام القانون إلى خاصيتين أساسيتين من خصائص القاعدة القانونية فيشترط في القاعدة القانونية أن تكون عامة ومجردة ولا يمكن تحقيق المساواة بين الأفراد إلا بتوافر هاتين الخاصيتين في القاعدة القانونية[2]

مما يعني أن المساواة بين الأفراد تستدعي أن تكون القاعدة القانونية عامة ومجردة ، فبدون هذين الشرطين لا تتحقق المساواة بين الأفراد .

من خلال كل هذا نلاحظ أن الحرية والمساواة شرطان أساسيان في الحياة الاجتماعية بصفة خاصة والسياسية بصفة عامة ، لأنه بدون الحرية والمساواة لا تكون هناك دولة القانون فالسلطة دائما تحتاج إلى هذين المبدأين ، فالحرية تؤدي بالمواطن إلى الحق في اختيار السلطة ، بنما المساواة تحقق العدالة بين المواطنين أمام القانون وعليه يتبادر إلى أذهاننا طرح السؤال التالي: ما هي نقائض الديمقراطية حسب تصور بوبر ؟

[1] كارل بوبر ، درس القرن 20، مصدر سابق ،ص **77**

[2] صالح أحمد الفرجاني ، مبدأ المساواة أمام القانون ، مجلة العلوم القانونية ، مرجع سابق ، ص234

المبحث الثالث : نقائض الديمقراطية عند كارل بوبر

إن للديمقراطية خصمان؛ إذ تواجه عدوا محددا بوضوح، هو حكم التعسف الذي يطلق عليه الديكتاتورية أو الاستبداد ، حيث تخفي هذه المواجهة الواضحة مواجهة أخرى فالحكم الديمقراطي الجيد هو القادر على السيطرة [1] معنى ذلك أن الديمقراطية تواجه أهم خصم لها وهو ما يدعى بالطاغية أو الديكتاتورية لأن نظام الحكم الناجح هو النظام القادر على صد أي عدوان يمس بالدولة والسيطرة على كل ما يؤدي إلى الضرر بها .

كما يرى "بوبر " أنه يمكن الدفاع دائما على النظرية الإديولوجيا الخطيرة لسيادة الشعب، وليس النظرية المتواضعة والواقعية للديمقراطية بوصفها وسيلة للتخلص من الديكتاتوريات التي لا تحتمل ولا يمكن الدفاع عنها [2]

إن ما دعا إليه "بوبر"هو إمكانية الدفاع عن سيادة الشعب ، وليس الدفاع عن الديمقراطية التي بوصفها وسيلة للتخلص من الديكتاتوريات أو الطاغية التي تدعى بحكم الأغلبية .

ويدافع " بوبر " عن فكرة الديمقراطية محكمة الشعب ، فهو ضد النظام الانتخابي ؛لأن تجزؤ أو تعدد الأحزاب يؤدي إلى إتلاف الحكومات فلا أحد مسؤول أمام سلطة الشعب [3]

هنا دافع "بوبر "عن الديمقراطية كونها وسيلة لإقامة حكومة جديدة ، خارجة عن سلطة الشعب الذي له الحرية في اختيار الحاكم عن طريق الانتخاب ، بينما الديمقراطية تستعمل القوة

---

[1] جاك رانسيير ، كراهية الديمقراطية ، (ط1؛ بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ،2012) ،ص 16

[2] كارل بوبر ، درس القرن 20، مصدر سابق ، ص 111

[3] كارل بوبر ، خلاصة القرن 20، مصدر سابق ، ص91

لتحقيق أمن الدولة لأن سلطة الشعب لا تحقق الأمن والسلم في الدولة، بل هي أساس الفوضى في المجتمع وعدم استقرار الدولة .

كما رفض بوبر النظام النيابي في بلاده إذ أنه وفقا له لا يمثل الديمقراطية الحقيقية ، وأن النظام النيابي يسير وفقا لما يسميه بحق التمثيل النسبي [1] ، مما يعني أن النظام النيابي بالنسبة " لبوبر " يسير وفقا ما يسميه بالانتخاب وهذا يرفضه لأن الانتخاب لا يمثل الديمقراطية بل يمهد لها ، لأن النظام الذي تسير عليه بلاده هو النظام النيابي فهو نظام غير مستقر بحيث تتعدد فيه الأحزاب السياسية وهذا يؤدي إلى خلل في السلطة ويدعو إلى حكم الأقلية في البرلمان .

فالديمقراطية تؤسس للمسؤولية الجماعية عن كل شيء ، بينما الديكتاتورية تعطي المسؤولية للديكتاتور أو عصابته[2] ، بمعنى أن الديمقراطية تجعل كل المواطنين مسؤولين عن أي شيء خاص بالدولة ، بينما الديكتاتورية تجعل المسؤولية في يد شخص واحد دون أن توكل مهام السلطة لكافة الأفراد ، فالديمقراطية توفر الأمن لكافة مواطنيها على عكس الدكتاتورية التي توفر للديكتاتور أو عصابته دون بقية أفراد المجتمع ، وأن الديمقراطية تنتج مجتمعات ناجحة وسليمة ، على عكس الدكتاتورية التي تنتج مجتمعات فاشلة وغير سليمة .

[1] كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، مصدر سابق ، ص 15

[2] محمد الأحمري ، الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق ، (ط 1؛ بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر لبنان ، 2012) ، ص 208

فالديمقراطية خير في ذاتها لأنها تعطي القدرة لجميع الناس في تقرير مصيرهم ، كما أنها تخلص الناس العاديين من الطغيان والأذى، اللذان يسودان معظم أنظمة الحكم [1]

تعد الديمقراطية من أحسن أنظمة الحكم لأنها توفر الأمن والاستقرار ، كما أنها تجعل المواطنين أحرار في تقرير مصيرهم ، على عكس أنظمة الحكم السابقة التي لا تحقق الأمن كما أنها تحد من حريات المواطنين ، على عكس النظام الديمقراطي الذي يجعل كل مواطن حر سواء في تقرير مصيره أو غير ذلك ، فحكم الشعب يؤدي إلى الأذى عن طريق الفوضى الناجمة عنه وعدم استقرار المجتمع ، وبذلك الديمقراطية كل أذى عن الدولة وذلك من خلال قواتها المسلحة التي تساعدها في تنظيم الدولة .

" ينبغي على الدولة الملزمة بالدفاع عن أرضها أن تكون متحكمة في مسألة تجنيد مواطنيها وصحتهم بل ويجب أيضا أن تكون متحكمة في اقتصادها إلى درجة معينة من حيث أنه لابد أن يكون لديها بالفعل رصيد كبيرا كما يجب كذلك متحكمة في إدارة المرور"[2]

من خلال ما سبق يؤكد "بوبر" أنه يجب على الدولة الديمقراطية التحكم في تجنيد مواطنيها ، كما أن لها الحق في التحكم في اقتصادها بحيث لابد أن يكون لها رصيد قوي من أجل تلبية متطلبات أفرادها وكذا تلبية حاجات مؤسساتها ، وأن لها الحق في إدارة المرور وغيرها ، إذ أن للدولة الديمقراطية الحق في تأمين مؤسساتها وكذا أمن مواطنيها وسلامتهم ، على عكس

[1] تشارلز تليلي ، الديمقراطية ، تر :محمد فاضل طباخ ، (ط 1؛ بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،2010) ، ص 21

[2] كارل بوبر ، الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، مصدر سابق ، ص242

الدولةالأثينية التي لا توفر أمن أفرادها ولا سلامتهم ، فهي تهتم فقط بالمواطنين الأثرياء لكي تحقق لهم الأمن والاستقرار.

كما يقر في موضع أخر أن الدولة التي من واجبها الدفاع عن الأمة يجب أن تراقب استعداد مواطنيها على حمل السلاح ومواطنيها أيضا [1] ، هنا كذلك يدعي بوبر أنه من واجبات الدولة الدفاع على مواطنيها وكذا مراقبة جنودها واستعدادهم لحمل السلاح من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها وكذا الحفاظ على سلامة مواطنيها .

يرى بوبر *"أن الديمقراطية التي تقتضي المجتمع المفتوح لقيامها هي النظام السياسي الوحيد الذي يتيح للإنسان استخدام العقل في مجال السياسة ، دون الاضطرار إلى تخويل السياسي (الحزب ، آلة الدولة)، صلاحيات مطلقة لا تقل عن صلاحيات إله في تشييد المجتمع أو بناءه "*[2].

إن قيام الديمقراطية في ظل المجتمع المفتوح ، يستدعي استخدام العقل في المجال السياسي لكون أن العقل هو الذي يجعل الإنسان يسير شؤون الدولة وذلك بالتحكم في إرادته لكون أن العقل هو العامل الرئيسي للتحكم في إرادة الشعب ومسير لأمور الدولة ، دون تخويل سياسي بمعنى دون العودة إلى الأحزاب السياسية أو الآلة التي تستخدمها الدولة لتنظيم شؤونها وذلك باعتبار أن العقل هو أفضل سلاح لحماية الدولة من أي طغيان ومن أي خطر يهدد مصالحها .

[1] كارل بوبر ، درس القرن 20، مصدر سابق ، ص 100

[2] كارل بوبر ، المجتمع المفتوح وأعداؤه ، مصدر سابق ، ص 204

خاتمة

من خلال ما تمت دراسته سابقا في بحثنا هذا حول مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر نستنتج مايلي :

إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب ، فإن مصدر السلطة هو الشعب ، وكان بوبر من المفندين الأوائل لهذه الفكرة .

يعتبر النظام الديمقراطي من أنظمة الحكم الفاسدة حسب أفلاطون لأنه مثله في ذلك مثل حكم الطغيان ؛ أي أن الديمقراطية أول الأنظمة الفاسدة .

إن الديمقراطية تتطلب وجود مجتمع أحرار بحيث لا يمكن تصور ديمقراطية في مجتمع عبيد .

غياب كلي للديمقراطية في العصور الوسطى ، لأنه كان سائد نظام الحكم الكنسي ؛ أي أن النظام الغالب في ذلك الوقت هو السلطة الدينية .

لقد رفض "كارل بوبر" أنظمة الحكم الحديثة ومن بينها النظام الجمهوري ، لأنه يعتبره من الأنظمة الشمولية ، ولذلك فهو من أنصار النظام الديمقراطي حيث يعتبر أن الديمقراطية أفضل نظام حكم .

كما نفي "بوبر " الرأي اليوناني بأن الديمقراطية تعني سيادة الشعب ، بل هي على العكس من ذلك محاولة رفض أي طغيان أو ديكتاتورية لأن حكم الطغيان يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار .

يعتبر بوبر أن الحرية والمساواة هم أساس الديمقراطية المعاصرة ، فبدونها لا يتحقق أمن الدولة واستقرارها .

وعليه فإن الديمقراطية عند "بوبر " تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار ، لأن الهدف من الديمقراطية المعاصرة هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وذلك من خلال احترام حريات الأفراد ؛ لأن لحرية الأفراد دور فعال في تحقيق الأمن وتجنب الفوضى والاستبداد ، وبالتالي كان للحرية أثر كبير في إرساء معالم الأمن والسلم بين الأفراد وعبر التاريخ .

قائمة المصادر و المراجع

أولا قائمة المصادر :

1. كارل بوبر ، الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، تر : بهاء درويش ،د، ط ؛ معارف الإسكندرية ، د،سنة .

2. كارل بوبر، المجتمع المفتوح وأعداؤه ، تر : السيد نفادي ،ط1؛ لبنان : دار التنوير للطباعة والنشر ، 1998

3. 3كارل بوبر ، خلاصة القرن 20، تر: الزاوي بغورة ، ط1؛ القاهرة : أناتوليا ، 2002 .

4. كارل بوبر ، درس القرن 20 ، تر : الزاوي بغورة ، ط1؛ بيروت : منشورات الاختلاف ، 2008.

ثانيا : المراجع

5. أرنست باركر ،النظرية السياسية عند اليونان، تر:لويس إسكندر د،ط ؛القاهرة : مؤسسة سجل المعرب ،1966 ،ج1

6. أرسطو طاليس ، السياسة ، تر : أحمد لطفي السيد ،د،ط ؛ دون بلد : الدار القومية للطباعة والنشر ، دون سنة

7. أفلاطون ، الجمهورية ، تر: فؤاد زكريا ، د،ط ؛ القاهرة : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2004

8. الطاهر حداد ، في فلسفة القانون والسياسة ، ط1؛ القاهرة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2009

9. أميرة حلمي مطر ، جمهورية أفلاطون ، د،ط ؛ القاهرة : مكتبة الأسرة ، 1994

10. أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ،ط5؛القاهرة : دار المعارف ،1995

11. أنتوني جيدنز ، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، تر : أحمد زايد ،د،ط؛ القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، 2010

12. أوغسطين، مدينة الله ،تر : الخور أسقف يوحنا الحلو ،ط2؛ بيروت : دار المشرق ،2002

13. توماس هوبز ، اللُفياتان ، تر: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب ،ط1؛أبوظبي : هيئة أبوظبي للثقافة والتراث ،2011

14. تشارلز تليلي ، الديمقراطية ، تر :محمد فاضل طباخ ،ط 1؛ بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،2010

15. جاك رانسيير ، كراهية الديمقراطية ، ط1؛ بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ،2012

16. جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر: عادل زعيتر ، ط2؛ بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1995

17. جون لوك ، رسالة في التسامح ، تر : منى أبو سنة ،ط 1؛ القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 1997

18. جورج سعد ، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى ، د،ط ؛ لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2000

19. علي عبود محمد المحمداوي ، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني : دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي ،د،ط ، المنهال 2011

20. 20فضل الله سماعي ، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ،د،ط ؛ القاهرة : بستان المعرفة 2001

21. فيليب غرين ، الديمقراطية ، تر :محمد درويش ، د،ط ؛بغداد : دار المأمون ، 2007

22. كامل محمد محمد عويضة ،أوغسطين فيلسوف العصور الوسطى ، د،ط ؛ بيروت : دار الكتاب العلمية لبنان ،1993 ،ج15

23. محمد الأحمري ، الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق ، ط 1؛ بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر لبنان ، 2012

24. محاضرة لكارل بوبر ،نقلاعن :

25. Karl popper ,all life is problems loving ,routtedge , London & new York first published , 1999

26. محمد سيد ، مناهج الإسلام في الحكم ، ط1؛ بيروت :دار العلم للملايين ، 1987

27. مصطفى النشار ، الحرية والديمقراطية والمواطنة ، ط1؛ القاهرة :الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع ، 2008

28. مصطفى النشار ، مرجع سابق ، نقلا : عن تشارلز الكسندر روبنص ، أثينا في عصر بركليس ، تر : أنيس فريحة ،بيروت :مكتبة لبنان ،1966

29. نبيل عبد الحميد عبد الجبار ، تاريخ الفكر الاجتماعي ،د،ط ؛ العراق : دار دجلة ناشرون وموزعون ،2009

30. نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، د،ط ؛ الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،2009

31. هشام غصيب ، الديمقراطية من منظور ماركسي ،ط1؛ د،بلد : منشورات الوعي الجديد ، 2010

32. يمنى طريف الخولي ،فلسفة كارل بوبر ، د،ط ؛ د،بلد ،الهيئة المصرية العامة ، 1989

ثالثا : المعاجم والموسوعات :

أ: المعاجم

33. إبراهيم مدكور ، المعجم الفلسفي ، د،ط ؛ مصر : مجمع اللغة العربية ، 1983

34. جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، د،ط ؛ لبنان : دار الكتاب بيروت ،1982 ، ج1

35. جلال الدين سعيد ، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية ، (د،ط ؛ تونس :دار الجنوب للنشر ، 2004

36. سمير جاد ، معجم المصطلحات المعاصرة في العلوم الإنسانية ، د،ط ؛ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،2002

37. عبد المنعم حنفي ، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة ، ط3؛ القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2000

38. مصطفى حسيبة ، المعجم الفلسفي ، ط1؛ عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن ،2009

ب: الموسوعات :

39. أندري لالاند ، الموسوعة الفلسفية ، ط2 ؛لبنان : منشورات عويدات بيروت باريس ،2001 ، م1

40. سميح زعيم ، موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي ، ط1، بيروت : مكتبة لبنان ، 2000

رابعا : المجلات والدوريات :

41. مجلة المفكر مبادئ ومقومات الديمقراطية ، أحمد صابر حوحو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد5

42. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، مصطفى فاضل كريم الخفاجي ،المجلد 4، جامعة بابل ، العدد 2

43. مجلة الفكر السياسي المسيحي (مفهوم الديمقراطية عند كويني) ، فارس النداف ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ،م 3، جامعة تشرين سوريا ، العدد 3

ملخص الدراسة :

يتمحور بحثنا هذا حول مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر ، حيث يعد من أنصار الديمقراطية في الحقبة المعاصرة . ويعرف كارل بوبر الديمقراطية على النقيض من الديكتاتورية أو الاستبداد ، فهي عنده تعني إقامة حكومة دون إراقة دماء على عكس الديمقراطية الأثينية ،فالديمقراطية عنده تدعو إلى حرية التعبير كأساس هام من أسس الديمقراطية ، وهي ترفض كل حكم يسمى بالديكتاتورية ، كما أنها تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار في الدولة .

الكلمات المفتاحية : *جمهورية ، سياسة ، سيادة ، قوة ، حرية ، مساواة.*

Abstract :

This is our research on the concept of democracy when karl popper where he is a supporter of democracy ‘in the contemparory era .

Karl popper de fined democracy in contrart to dictatorshiportyrammy ‘it means to him the establish ment of govermment without bloodshed un like athenian democracy ‘democracy calls for freedon of expression as an important foundation of democracy ‘it rejects the so-called dictatorship’it also seeks to achieve security and stability in the state .

Keyword:*republic’ politics ‘ ascendoncy ‘ power ‘freedom ‘ equality .*